

العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة أرباح الشركات
المساهمة العامة الأردنية

(دراسة إختبارية)

**The Relationship Between Net Income and Net Operating Cash Flow as
an Indicator of the Quality of Earnings in Jordanian Public
Shareholding Companies**

(Empirical Study)

إعداد الطالب

بلال ماجد محمود عبدالله

401130001

إشراف

الدكتور يونس عليان الشوبكي

رسالة ماجستير

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل - كلية الاعمال

جامعة الشرق الأوسط

آب - 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ

صدق الله العظيم

التوبة: 105

تفويض

انا " بلال ماجد محمود عبدالله " أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا
والكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالابحاث والدراسات العلمية عند
طلبها.

الإسم : بلال ماجد محمود عبدالله

التاريخ : 2014/08/02

التوقيع : 

قرار لجنة المناقشة:

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي

التشغيلي كمؤشر لجودة أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وقد اجيزت بتاريخ : 2014/08/02

التوقيع	الجامعة	اعضاء لجنة المناقشة	الاسم
	جامعة الشرق الأوسط	رئيساً	1. د. علي عبدالغني اللايث
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً و مشرفاً	2. د. يونس عليان الشويكي
	جامعة الزيتونة الأردنية	مناقشاً خارجياً	3. أ. د إبراهيم حسين فتوح

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني والهمني الطموح وسدد خطاي, وأتقدم بالشكر والعرفان للدكتور يونس الشوبكي الذي أشرف على رسالتي ولم يبخل بجهد أو وقت في المتابعة المستمرة لي وفي تقديم النصيحة، كما أقدر تواضعه العلمي وحسن معاملته.

وأتقدم بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة. كما أشكر السادة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الذين زودوني بالعلم والمعرفة، والزملاء الذين ساهموا في إنجاز هذه الرسالة.

الإهداء

إلى من لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته ولا تطيب اللحظات إلا بذكره.. ولا
تطيب الآخرة إلا بعفوه .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيته...

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة إلى من كان دعاؤها سر نجاحي...

والدتي الغالية

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي انار دربي في الحياة...

والدي العزيز

اتقدم إليكم بجزيل الشكر على دعمكم لمسيرتي العلمية والعملية وتشجيعي ودفعي لأكون لما أنا عليه

الآن.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التقويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ك	قائمة الأشكال والصور
ل	قائمة الملاحق
م	الملخص باللغة العربية
ن	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول : مقدمة عامة للدراسة	
2	تمهيد
4	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	فرضيات الدراسة
7	أنموذج الدراسة
8	حدود الدراسة

8	المصطلحات الإجرائية
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة	
10	المبحث الأول: الإطار النظري
10	المقدمة
12	أهمية القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة
13	قائمة الدخل
16	قائمة التدفقات النقدية
21	نقاط القوة والضعف لقائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وأثرها على جودة أرباح الشركات المساهمة العامة
22	جودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة
23	تقييم جودة ونوعية أرباح الشركات المساهمة العامة
25	أهمية دراسة جودة أرباح الشركات
25	خصائص جودة الأرباح
27	أوجه الإختلاف بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وتأثيرهما على جودة الأرباح
28	العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفقات النقدية التشغيلية وأثرها على جودة الأرباح.
33	المبحث الثاني:الدراسات السابقة
33	الدراسات والأبحاث السابقة
41	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات	
43	منهجية الدراسة
43	مجتمع الدراسة والعينة
44	مصادر الحصول على البيانات

45	المعالجة الإحصائية
الفصل الرابع : عرض النتائج وإختبار الفرضيات	
48	عرض نتائج التحليل المالي
48	أولاً: مؤشر النشاط التشغيلي
54	ثانياً: مقارنة العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي (ROA) مع العائد على الأصول من صافي التدفق النقدي التشغيلي
60	ثالثاً: مقارنة العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي (ROE) مع العائد على حقوق الملكية من صافي التدفق النقدي التشغيلي
67	نتائج إختبار فرضيات الدراسة
67	أولاً: إختبار الفرضية الرئيسية
70	ثانياً: إختبار الفرضيات الفرعية
الفصل الخامس: الإستنتاجات والتوصيات	
76	الإستنتاجات
77	التوصيات
78	المقترحات الخاصة بالبحوث المستقبلية
قائمة المراجع	
79	المراجع العربية
82	المراجع الأجنبية
قائمة الملاحق	
84	القوائم المالية للقطاع المالي (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية)
87	القوائم المالية للقطاع الصناعي (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية)
89	القوائم المالية لقطاع الخدمات (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	أوجه الإختلاف بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية	(1-2)
44	رأس مال الشركات المساهمة العامة حسب القطاعات	(1-3)
48	مؤشر النشاط التشغيلي للقطاع المالي	(1-4)
50	مؤشر النشاط التشغيلي للقطاع الصناعي	(2-4)
52	مؤشر النشاط التشغيلي لقطاع الخدمات	(3-4)
54	العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع المالي	(4-4)
56	العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع الصناعي	(5-4)
58	العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في قطاع الخدمات	(6-4)
61	العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي و صافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع المالي	(7-4)
63	العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي و صافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع الصناعي	(8-4)
65	العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي و صافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع الخدمات	(9-4)
68	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعات الثلاثة كمؤشر لجودة الأرباح	(10-4)
69	نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتنبؤ بتوظيف التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة الأرباح من خلال صافي الدخل المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية	(11-4)

71	اختبار الانحدار البسيط للتعرف على أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي كمؤشر لجودة الأرباح	(12-4)
72	اختبار الانحدار البسيط للتعرف على أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي كمؤشر لجودة الأرباح	(13-4)
73	اختبار الانحدار البسيط للتعرف على أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاع الخدمات كمؤشر لجودة الأرباح	(14-4)

قائمة الأشكال والصور

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	أنموذج الدراسة	(1-1)

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	الرقم
84	قائمة المركز المالي للقطاع المالي	1
86	قائمة الدخل للقطاع المالي	2
86	التدفقات النقدية التشغيلية للقطاع المالي	3
87	قائمة المركز المالي للقطاع الصناعي	4
88	قائمة الدخل للقطاع الصناعي	5
88	التدفقات النقدية التشغيلية للقطاع الصناعي	6
89	قائمة المركز المالي لقطاع الخدمات	7
90	قائمة الدخل لقطاع الخدمات	8
90	التدفقات النقدية التشغيلية	9

المخلص باللغة العربية

العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة أرباح الشركات

المساهمة العامة الأردنية

(دراسة إختبارية)

إعداد: بلال ماجد محمود عبدالله

إشراف: د. يونس عليان الشوبكي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل رئيس، من أجل تحليل أثر صافي التدفق النقدي التشغيلي على جودة الأرباح، والوصول إلى الشروط اللازمة لتحقيق جودة الأرباح. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على البيانات المنشورة (القوائم المالية) لعينة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ما بين 2011-2013، وبلغ حجم العينة (9) شركات موزعة بالتساوي على القطاعات الإقتصادية الثلاثة، وتم إختيار الشركات داخل كل قطاع بناءً على رأس مال كل شركة (مرتفع، متوسط، منخفض)، وإستخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية لدراسة هذه العلاقة وهي (تحليل الإنحدار المتعدد، تحليل الإنحدار المتعدد التدريجي، وتحليل الإنحدار البسيط)، وبعد إجراء عملية التحليل كشفت هذه الدراسة عن العلاقة الحتمية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي، ولوحظ أيضاً تأثير صافي التدفق النقدي التشغيلي على جودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبناءً على هذه النتائج تم تحديد الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق جودة الأرباح.

Abstract

The Relationship Between Net Income and Net Operating Cash Flow as an Indicator of the Quality of Earnings in Jordanian Public Shareholding Companies(Empirical Study)

Prepared by: Bilal Majed Abdullah

Supervised by: Dr. Younes Elayaan Al Shoubaki

This study aimed to identify the relationship between net income and net operating cash flow as an indicator of the quality of earnings in Jordanian public shareholding companies, in order to analyze the effect of net operating cash flow to earnings quality, to reach the necessary conditions for achieving the earnings quality.

In order to achieve the goals of the study, we have taken into consideration the published financial statement for a sample of the listed Jordanian public shareholding companies at Amman stock Exchange during the period of 2011-2013, the sample has reached (9) companies equally distributed over the three economical sectors, the choice of the companies inside each sector was based upon each firm capital (high, intermediate, low), the researcher has used many statistical methods to study this relation of (multiple regression analysis, Stepwise multiple regression analysis, and analysis of simple regression) .

After conducting the analysis procedure, the study has revealed the inevitable relation between net income and net operating cash flow; also we have noticed the effect of the net operating cash flow over the earnings quality in the Jordanian public shareholding companies, based on these results the necessary basic condition for achieving profits quality have been set.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1.1	تمهيد
2.1	مشكلة الدراسة
3.1	أهداف الدراسة
4.1	أهمية الدراسة
5.1	فرضيات الدراسة
6.1	نموذج الدراسة
7.1	حدود الدراسة
8.1	المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1.1 تمهيد:

يقوم النشاط الاقتصادي في كل بلدان العالم على وجود شركات تمارس الأنشطة الاقتصادية سواء كانت (زراعية ، صناعية ، خدمية أو تجارية)، كبيرة كانت أو صغيرة، وتختلف هذه الشركات في أشكالها القانونية سواء أكانت (شركة فردية، أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة عامة) ، وتعتبر الشركات المساهمة العامة من أهم أنواع هذه الشركات ، لأسباب شتى أهمها (حجم رأس المال المستثمر ، اتساع قاعدة الملاك).

وقبل الخوض في دراسة وتحليل الوضعية المالية والإقتصادية لهذا النوع من الشركات يجدر بنا وبشكل عام تحديد ما هي القوائم المالية الأساسية المستخدمة لدراسة نتائج أعمال هذه الشركات وهي (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية)(Hock&Brain, 2010) .

تحتوي القوائم المالية سابقة الذكر على معلومات كمية ونوعية يمكن أن تستخدم في التحليل المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، وتوضح العلاقة بين تلك القوائم من خلال دراسة المعلومات التي تتدفق من قائمة إلى أخرى، فمثلاً يظهر رقم الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة الدخل كبنود قائمة الأرباح المحتجزة، كما يظهر الرصيد النهائي للأرباح المحتجزة والذي يمثل خلاصة قائمة الأرباح المحتجزة كبنود من بنود الميزانية، وأما الرصيد النهائي للنقدية

والذي يمثل خلاصة قائمة التدفقات النقدية يظهر أيضاً ضمن الأصول في قائمة المركز المالي (حماد، 2006)، لذلك فإن المستثمر الناجح لا يعتمد في توقعه للتدفقات النقدية المتوقعة للشركة، ومن ثم عوائدها السوقية، على مصدر واحد للمعلومات بسبب توافر أكثر من مصدر لديه (جبر والدبعي، 2008).

وبالرغم من أهمية قائمتي المركز المالي والدخل لأغراض التحليل المالي، فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أيضاً من القوائم التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض هذا التحليل لما تتمتع به من مزايا خاصة فيما يتعلق بواقع سيولة الشركة (النقد المتوفر) والتي قد تساعد على قياس مدى قدرة الشركة الفعلية على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة، وأيضاً فيما إذا كانت الشركة بحاجة إلى مصادر خارجية لتمويل أنشطتها (قدومي والكيلاني، 2006)، فقد حددت لجنة معايير التقارير الدولية "IFRS" الأهداف الرئيسية من نشر القوائم المالية في أن تتضمن معلومات لمساعدة المستثمرين، المقرضين، والآخرين لتحديد حجم، ووقت، والاحتمال المتوقع لصافي التدفق النقدي في المستقبل، لذا فإن التحليل المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية يعطي الوقت الكافي للشركة لدراسة البدائل التمويلية المتاحة بدلاً من اللجوء إلى المصادر التمويلية ذات التكلفة العالية عند فوات الأوان، حيث يرى (جبر والدبعي، 2008) في دراسة قاما بها أن التدفقات النقدية التشغيلية السالبة تمثل مؤشراً سلبياً عن أداء الشركة، وربما يكون أكثر خطورة من تحقيق الشركة للخسائر، وذلك لأنه يفترض فيها أن تكون أكبر من الأرباح لوجود الكثير من المصاريف التي تخفف من الدخل ولا تخفف من التدفقات النقدية التشغيلية كالاهلاكات والاطفاءات.

2.1 مشكلة الدراسة:

من الممكن ان تكون أرباح أو خسائر الشركات ناتجة عن الأنشطة الغير إعتيادية (الأنشطة الغير تشغيلية)، وبالنظر الى هذه الأرباح أو الخسائر على أنها لن تتكرر في المستقبل إلا في محض الصدفة فإنه من الممكن أن تكون هذه الأرقام مضللة لمتخذي القرار، لذلك يتوجب علينا إيجاد طريقة مناسبة و أكثر واقعية لقياس الوضع الحقيقي لأرباح هذه الشركات في وقت معين لمعرفة مدى قدرة الشركات على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها وأيضاً لتمكين مستخدمي هذه البيانات المالية من اتخاذ القرارات الصائبة في إستثماراتهم الحالية والمستقبلية، ولزيادة القدرة على التنبؤ الصحيح للوضع المالي المستقبلي للشركة، وقدرة هذه الشركة على الإستمرار، وبتحقيق هذه العناصر نكون قد تمكنا من الوصول إلى ما يعرف جودة الأرباح المطلوبة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لقياس مدى جودة الأرباح عن طريق تحليل العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي للشركة .

بناءً على ما تقدم يمكن حصر مشكلة الدراسة بتحديد أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي :

1. تحديد العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات

المساهمة العامة في الأردنية كمؤشر لتحديد جودة أرباحها.

2. بيان أهمية صافي التدفق النقدي التشغيلي وأثره على جودة الأرباح .

3. توضيح الشروط اللازمة لتحقيق جودة الأرباح .

4. بيان مدى قدرة الشركة على تحقيق التوازن بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق

النقدي التشغيلي.

4.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة في قياس مدى قدرة الشركات المساهمة العامة على تحقيق التوازن بين صافي دخلها المحاسبي وصافي تدفقها النقدي التشغيلي وتحديد العلاقة بينهما، للوصول إلى مؤشر ايجابي لجودة الأرباح على المدى القصير وعلى المدى البعيد، حيث أن بعض هذه الشركات تحقق أرباحا محاسبية ضخمة وعلى الرغم من ذلك تواجه صعوبات في توفير سيولة كافية لاستخدامها للإنفاق على أنشطتها التشغيلية بسبب التأخر في تحويل هذه الأرباح الى نقد (السياسات الائتمانية المتبعة) والتي تعتبر هي الأساس لتسيير أعمالها التشغيلية وخاصة في الأمد القصير لهذه الشركات مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات في قدرتها على ممارسة هذه الأنشطة التشغيلية وذلك يهدد استمرارية ونمو الشركة سواء على المدى القصير أو على المدى البعيد حيث يتوقع أن تساعد هذه الدراسة مستخدمي البيانات المالية كالمساهمين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة مثل الدائنين، والمحللين الماليين، وغيرهم في التقييم الافضل لاداء الشركات ومتى يتم التركيز على أي من الأرباح أو التدفقات النقدية لمساعدتهم على إتخاذ قراراتهم التمويلية والإستثمارية في هذه الشركات.

5.1 فرضيات الدراسة:

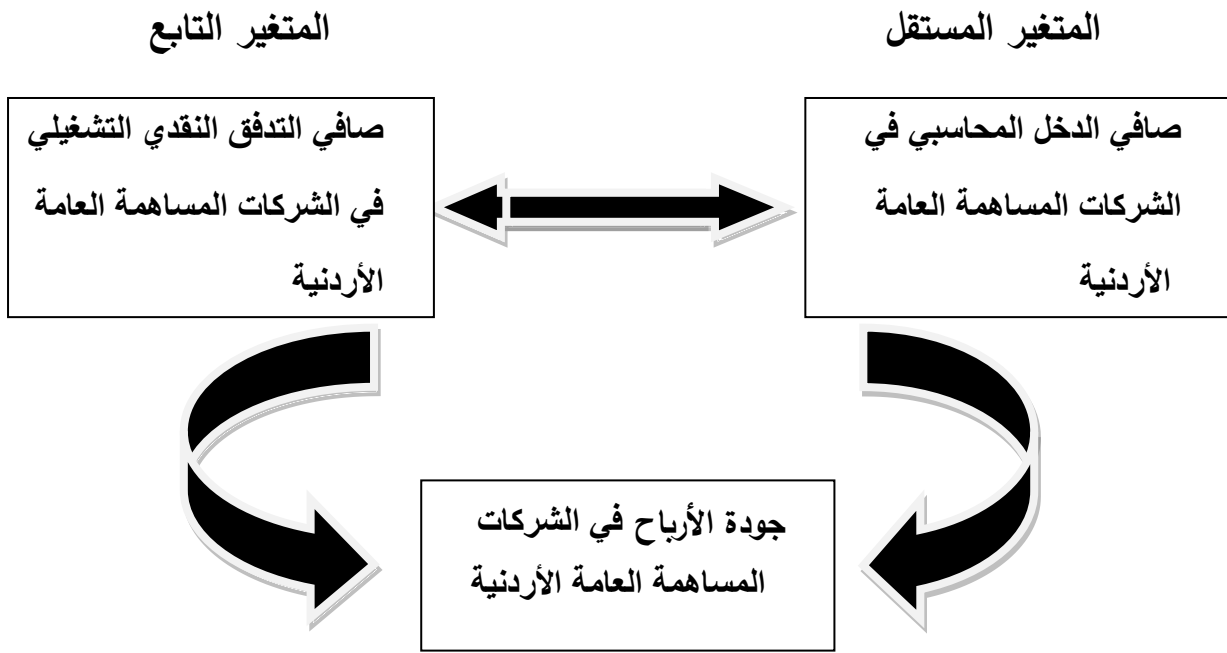
الفرضية الرئيسية **Ho** : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq 0.05$) بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية كمؤشر لجودة الأرباح.

ويتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية على النحو التالي :-

- **الفرضية الفرعية الأولى (ho.1):** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq 0.05$) بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي كمؤشر لجودة الأرباح .
- **الفرضية الفرعية الثانية (ho.2):** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq 0.05$) بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي كمؤشر لجودة الأرباح .
- **الفرضية الفرعية الثالثة (ho.3):** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq 0.05$) بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاع الخدمات كمؤشر لجودة الأرباح .

6.1 أنموذج الدراسة

لمعرفة هل هناك علاقة دالة إحصائية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية كمؤشر لجودة الأرباح تم اعتماد التحليل المالي باستخدام صافي الدخل المحاسبي كمتغير مستقل (X) واعتبار صافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة الأرباح كمتغير تابع (Y) وذلك لمعرفة هل هناك تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع أم لا .



الشكل رقم (1)

أنموذج الدراسة

7.1 حدود الدراسة

لكل نوع من أنواع الدراسة سواء كانت عملية أو نظرية حدود مكانية وحدود زمانية حيث أن

هذه الحدود ستمثل بالاتي:

1. الحدود الزمانية: حيث أنها تمثل الفترة للبيانات المالية قيد الدراسة وتتنحصر بين عامي 2011

- 2013.

2. الحدود المكانية: تنحصر في سوق عمان المالي.

8.1 المصطلحات الإجرائية

صافي الدخل المحاسبي:

هو إجمالي الدخل الذي تحققه الشركة من عملها الأساسي بعد تنزيل المصاريف التشغيلية

والتمويلية (النقدية وغير النقدية) والضرائب.

صافي التدفق النقدي التشغيلي:

هو عبارة عن صافي مصادر واستخدامات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية خلال الفترة

المالية مثل المشتريات النقدية، المبيعات النقدية، تحصيلات المدينون، تسديدات الدائنين، و

المصروفات التشغيلية، ولا يدخل ضمن هذه المصاريف أقساط استهلاك أو إطفاء الأصول غير

الملموسة لكونها مصروفات غير نقدية، ويمكن تعريفه أيضاً بأنه صافي الدخل المحاسبي بعد

تعديله (بالمصاريف غير النقدية، وصافي التغير في رأس المال العامل).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

2.2 أهمية القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة.

3.2 قائمة الدخل.

4.2 قائمة التدفقات النقدية

5.2 نقاط القوة والضعف لقائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وأثرها على جودة أرباح

الشركات المساهمة العامة

6.2 جودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة

7.2 أوجه الإختلاف بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وتأثيرهما على جودة

الأرباح

8.2 العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفقات النقدية التشغيلية وأثرها

على جودة الأرباح .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري.

1.2 المقدمة

تعتبر الشركات المساهمة العامة من أهم شركات الأموال نتيجة الدور الهام الذي تلعبه في تعزيز أداء الإقتصادات الوطنية بحيث أصبحت مرآة عاكسة لأدائها إضافة إلى مساهمتها في إعادة توزيع الدخل القومي ورفع مستوى معيشة أعداد كبيرة من المواطنين من الطبقات الوسطى والفقيرة نتيجة قاعدتها العريضة من المساهمين بحيث لا تسمح مدخرات ودخول معظم أفراد هذه الطبقات بإنشاء المشاريع الإقتصادية وإدارتها وافتقارهم للخبرة اللازمة لإنشاء هذه المشاريع مع عدم القدرة على تحمل المخاطر وبالتالي وفرت مساهمتهم في الشركات المساهمة العامة الفرصة الهامة لتوظيف أموالهم وتحقيق عائد يحافظ على القوة الشرائية لمدخراتهم ويحميها من سلبيات التضخم في ظل محدودية الفرص الإستثمارية البديلة وبالتالي ساهمت الشركات المساهمة العامة في تنمية وتشجيع الوعي الإدخاري والإستثماري لدى شرائح كبيرة من المواطنين والذي ساهم في تعزيز القاعدة الإنتاجية في البلاد ونسبة القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي يعطي صورة واضحة عن الدور الذي تلعبه هذه الشركات في الإقتصاد الوطني وفي تعزيز أداء قطاعاته الإقتصادية المختلفة (دباس، 2013)، و تحتل الشركات المساهمة العامة الأردنية مكانة مرموقة ومتميزة في مجمل النشاط الإقتصادي الأردني، حيث ان هذه الشركات باتت كحجر الأساس لكل الدول المستثمر بها نظرا لما توفره من فرص عمل وما تحققه من أرباح

لتعظيم ثروة ملاكها حيث أن الشركات المساهمة العامة تواجه الآن تحديات كبيرة، من حيث (تطوير إنتاجيتها ورفع كفاءة موظفيها، ومواكبة التطورات والتغيرات الخارجية) لذلك يستدعي الأمر التركيز على كيفية إستغلال مواردها والنظر بوضوح الى القدرة على الإستمرارية وتحقيق أرباح حالية ومستقبلية لهذه الشركات.

تستخدم الكثير من الشركات التحليل المالي لأغراض تقييم أدائها المالي، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، بحيث يعتمد مدى صحة هذا التحليل على دقة وصحة القوائم المالية المختلفة، و تختلف أساليب هذا التحليل من شركة إلى أخرى ، وذلك باختلاف الهدف الرئيس من هذا التحليل. فهناك التحليل المقارن للقوائم المالية وهناك التحليل باستخدام النسب المالية (قدومي والكيلاني، 2006)، وبفرض تحليل صافي الدخل للشركة فبعضها قد يكون واقعيًا والآخر قد يكون رقميًا (الربح المحاسبي) وهنا سنطرح سؤالاً هاماً، هو هل أن هذه الشركة تولد أرباحها من الأنشطة التشغيلية الرئيسة التي وجدت من أجلها أم من مصادر استثنائية أخرى خارج نطاقها؟و هل هناك علاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي وذلك كمؤشر لتقييم جودة أرباح هذه الشركات؟ فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات لثلاثة جوانب أساسية هي (الاداء التشغيلي الحالي للشركة، الأداء التشغيلي المستقبلي، وقيمة الشركة الحالية والمستقبلية)(Dechow & Schrand, 2004)، ويتمثل هدف الادارة المالية في هذه الشركات في تحقيق هدفين رئيسيين هما:(سديرة، 2006)

1. هدف تعظيم الأرباح أو تحقيق أقصى العوائد الممكنة للشركة.
2. هدف تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

و بالإضافة إلى ما سبق يرى الباحث أن هناك هدف آخر يجب تحقيقه وهو هدف الاستمرارية للشركة.

2.2 أهمية القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة.

وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Committee عام 1997 والمعتمد من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board عام 2001، الذي ينص على عرض البيانات المالية هنالك أربعة قوائم مالية رئيسية نحتاجها للافصاح للأطراف الخارجية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية) بحيث تعتبر قائمة الدخل هي القائمة الأهم في هذه القوائم الأربعة، لأنها تعطي نتيجة أعمال هذه الشركات من خلال رقم (الأرباح/الخسائر) خلال فترة زمنية معينة حيث أن تعظيم أرباح الشركات هو من أهداف الشركات المساهمة العامة، ولكن على النحو الآخر لا بد لنا من الاهتمام بتفاصيل أخرى قد تكون دليلاً على نجاح أو فشل هذه الشركات، كمعرفة مصادر وإستخدامات النقد في هذه الشركات لتقودنا إلى دراسة عناصر قائمة مسؤولة عن تحديد وتخصيص الأنشطة النقدية في الشركة ألا وهي قائمة التدفقات النقدية، حيث أن الإدارة تركز على النقد كجزء رئيس في الشركة، لأنه وبدون توفر نقد كاف في الوقت المناسب فإن الشركة من الممكن أن تخسر فرص استثمار ذهبية أو أنها ستتعرض الى الإفلاس ولهذا السبب لا يمكننا تجاهل مدى قدرة (صافي التدفقات النقدية) كمؤشر لمعرفة نتائج أعمال الشركات كون النقد يعتبر شرياناً لحياة الأعمال التجارية لذلك تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة لتشخيص وضع الشركة النقدي وتقديم رؤية لاحتساب النسب المالية والتي يتم من خلالها تقييم نقاط القوة والضعف لدى الشركة (Hock,

Brain,2010، في حين أن القرارات التي تبني على معلومات الأرباح تختلف تبعاً لإختلاف مستخدمي القوائم المالية، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لإتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون على الأرباح؛ لتقييم استثماراتهم (حمدان،2012).

وبناءً على ذلك وفي البداية لا بد من تحديد مفهومي قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية لتحديد العلاقة بينهما وبالتالي الوصول الى نتيجة توضح لنا مفهومي صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي الدخل المحاسبي، والعلاقة بينهما وبيان اثرهما على جودة أرباح الشركات المساهمة العامة.

3.2 قائمة الدخل.

تعد قائمة الدخل من القوائم الهامة و الأساسية والتي تهتم العديد من الأطراف كالمساهمين و إدارة الشركة والمقرضين وغيرهم، وتحتوي قائمة الدخل على عرض لإيرادات الشركة ومصاريفها خلال فترة مالية محددة.

فمن وجهة نظر(السيد احمد،2008) هي عبارة عن ملخص يبين نتيجة أعمال الشركة خلال فترة مالية معينة، ويتم إعدادها على أساس الإستحقاق وفقاً لمبدأ مقابلة إيرادات الشركة بمصروفاتها، وتبدأ هذه القائمة بصافي المبيعات أو الإيرادات مخصوماً منها تكلفة المبيعات للوصول إلى رقم مجمل الربح الذي يخصم منه المصاريف التشغيلية،(الإدارية والعمومية و التسويقية)التي تكبدتها الشركة خلال الفترة حتى نصل في النهاية إلى صافي الدخل قبل الضريبة.

ورغم ذلك إن تفاصيل عناصر قائمة الدخل تختلف باختلاف طبيعة أعمال الشركة (صناعية، خدمات، تجارية، او مالية)، إلا أن القائمة تبدأ أولاً بعرض للإيرادات التشغيلية للشركة يليها المصاريف المباشرة التي أنفقت لتوليد تلك الإيرادات، ثم يتم عرض المصاريف الإدارية والبيعية لنحصل من ذلك على صافي الربح التشغيلي، ثم يتم عرض الإيرادات والمصاريف غير العادية لنصل إلى صافي الربح العام في الشركة (Kieso & T. Warfield, 2009)

ويمكن تعريفها كما يلي:-

- فقد عرفها (Anthony & A. Merchant, 2011) على أنه تقرير يلخص نتائج العمليات لفترة من الزمن يركز على الأرباح من الأنشطة (كالأنشطة التشغيلية، والأنشطة الخارجية) ، وبيان طبيعة هذا النشاط وحجمه وكيفية تأثيره على الشركة.

- ويمكن تعريفه أيضاً كما هي برأي الباحث على أنها نتيجة النشاط التشغيلي للشركة، للعمليات المسجلة بالتكلفة التاريخية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي.

ويرى الباحث مما سبق أن قائمة الدخل هي عبارة عن كشف أو تقرير أو بيان يهدف إلى التعرف على إيرادات ومصروفات الشركة خلال فترة زمنية معينة، وذلك بهدف التوصل إلى نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة ، حيث أنها تعتمد على مقابلة إيرادات الشركة بمصروفاتها والأعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات وتكون نتيجة هذه المقابلة هو ما تحققه الشركة من ربح أو خسارة.

بعض التحفظات على قائمة الدخل وتأثيره على جودة أرباح الشركات:-

يوجد هنالك بعض التحفظات على قائمة الدخل التي يمكن تلخيص بعضها كما يلي:

- صافي الدخل عبارة عن رقم تقديري يعكس عدد من افتراضات الإدارة والشروط الواجبة لتحقيقه.
 - تتأثر أرقام الدخل وفقاً للأساليب المحاسبية المستخدمة، مثال على ذلك هو الاختلاف في طرق الاهتلاك المستخدمة، ونتيجة لهذه الاختلافات لا يمكن مقارنة هذا الرقم بين الشركات.
 - ينطوي على قياس الدخل الحكم الشخصي على سبيل المثال ، فإن المبلغ من حساب الاهتلاك المسجل خلال الفترة تعتمد على التقديرات بشأن مدى الأعمار الإنتاجية للأصول التي يتم اهتلاكها (السيد أحمد، 2008) .
 - لا يتم الإبلاغ عن العناصر التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق به في بيان الدخل على سبيل المثال، لا تنعكس الزيادات في القيمة نتيجة الاعتراف بالعلامة التجارية، خدمة العملاء، و جودة المنتج وأثرهما على صافي الدخل. (Hock, 2010).
- وبحسب رأي الباحث بالإضافة إلى التحفظات السابق ذكرها هنالك بعض التحفظات الإضافية على قائمة الدخل منها.
- صافي الدخل يعبر عن نتيجة النشاط الكلي للشركة متضمناً الدخل المتولد من الأنشطة التشغيلية والأنشطة غير التشغيلية، وعليه من الممكن ان يكون هذا الرقم غير كافي لقياس نتيجة النشاط الرئيس للشركات.

- الأخذ بأساس الاستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المشروع.

- لا يبين رقم صافي الدخل قدرة المشروع على الدفع حيث أننا تلخص الأعمال المحاسبية للفترة السابقة على شكل ربح أو خسارة.

4.2 قائمة التدفقات النقدية:

بعد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمعلومات الناتجة عن التدفقات النقدية للشركة، أصبحت قائمة التدفقات النقدية من القوائم الأساسية التي ينبغي على الشركات إعدادها في العديد من دول العالم وذلك لعدم قدرة القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة المركز المالي) على توفير إجابات جاهزة عن تساؤلات تتعلق بمصادر تمويل الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها شركات الأعمال، وهل يتم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية (دحدوح، 2008).

ويمكن تعريفها على أنها قائمة مالية توضح كيف يمكن للتغيرات في قائمة المركز المالي و حسابات الدخل ان تؤثر في النقد وتوفر القائمة معلومات حول قدرة الشركة على توفير التدفق النقدي وفعالية الإدارة النقدية حيث أن الغرض من هذه القائمة هو توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة، وكيفية ارتباطها بالتشغيل والاستثمار، وأنشطة التمويل في الشركة، ويستخدم قراء القوائم المالية هذه المعلومات لتقييم الملاءة المالية للعمل، وتقييم قدرة الشركة على

توليد تدفقات نقدية موجبة في الفترات المستقبلية، ودفع أرباح الأسهم، ونمو التمويل. (Williams & F.Meigs, 2002).

من الملاحظ أن قائمة التدفقات النقدية تجيب على أسئلة من الصعب الاجابة عليها عند النظر الى قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي (كقدرة الشركة على الدفع، قدرة الشركة على الإستثمار، وحجم النقد المتوفر)، لذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة تحليل ذات قيمة عالية لعدة أطراف (كالإدارة، المستثمرين، والدائون)، و تلخص أيضاً جميع حركات النقد الداخلة والخارجة خلال الفترة المحاسبية ، وتوضح التغيرات الحاصلة على رصيد النقدية ولتسهيل عملية المقارنة بين الشركات المختلفة حددت مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، قواعد لإعداد قائمة التدفقات النقدية، واحدة من هذه القواعد هي تقسيم القائمة الى ثلاثة أقسام (الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الإستثمارية، والأنشطة التمويلية) كلاتي: (Garrison & Brewer, 2011)

1. الأنشطة التشغيلية: تنتج عن النقد الداخل والخارج الناتج عن النشاط الجاري التشغيلي والأساسي للشركة.
2. الأنشطة الإستثمارية: تنتج عن النقد الداخل والخارج الناتج عن عمليات حيازة أو التخلص من الأصول غير المتداولة
3. الأنشطة التمويلية: تنتج عن عمليات النقد الداخل والخارج الناتج عن عمليات الإقراض والإقتراض وعمليات شراء الأسهم وتوزيع الأرباح

ان الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (صافي التدفقات النقدية) قد يعتبر مقياساً سهلاً للتعبير عن الأداء المالي للشركة، ولكن المحاسبين، كانوا على الدوام يعتبرون هذا المقياس

غير كاف نظرا للعيوب المصاحبة له والمتمثلة بشكل أساسي في عدم الأخذ بمبدأ المقابلة (Matching) بشكل صحيح، وعدم مراعاة التوقيت (Timing) الاعتراف بالإيراد، وعليه ومن وجهة نظر محاسبية، فإنه يجب تعديل هذا الرقم (صافي التدفقات النقدية) بإتباع أساس الإستحقاق المحاسبي ، للحصول على رقم الربح المحاسبي (صافي الدخل) الذي يفترض أنه مقياس افضل لأداء الشركة المالي من وجهة نظر المحاسبة (شبيطة وأبو نصار، 2005).

أهمية قائمة التدفقات النقدية في الشركات المساهمة العامة:-

أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءاً متمماً للقوائم المالية وعنصرًا مهمًا من مقوماتها، إذ إن الفائدة التي تقدمها تلك القائمة لمستخدمي المعلومات أصبح من الصعب الاستغناء عنها.

إن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة مهمة للإدارة المالية لتقييم السياسات المالية والوضع المالي لنقدية الشركة حيث أن الشركة تحتاج إلى نقدية كافية لتلبية متطلباتها المتعددة والتزاماتها على الأقل على مستوى المستقبل القريب، وأيضاً لقياس السيولة والربحية ومدى نجاح المشروع، وما توفره من الشفافية للتدفقات النقدية الواردة والصادرة (Atrill, 2001).

وعليه فان تحليل التدفقات النقدية يساعد في الإجابة عن التساؤلات التالية (P, 2005, et al., kieso, 197):

1. هل الشركة قادرة على دفع أرباح الأسهم (EPS) ؟
2. هل الشركة قادرة على الاحتفاظ باستثماراتها الرأسمالية الأساسية حتى لو انخفضت أنشطتها التشغيلية؟
3. ما هو النقد الحر الذي تستطيع أن تستخدمه الشركة في الاستثمارات الإضافية وتسديد الديون وشراء أسهم الخزينة وإضافة سيولة للشركة؟

و يرى الباحث أن أهمية قائمة التدفقات النقدية تتبع من كون أنها القائمة الوحيدة التي تعتمد على الأساس النقدي في إعدادها أي أن نتائجها الفعلية هي عبارة عن واقع حال النقدية من الأنشطة المختلفة في الشركة (تشغيلية، إستثمارية، أو تمويلية) سواءً كانت هذه النتائج سلبية أو إيجابية فهذه عبارة عن مؤشرات حقيقية وليست تقديرية ويمكن الإعتماد على نتائجها لإتخاذ بعض القرارات المهمة في الشركة.

ويمكن تلخيص مدى الإستفادة من هذه القائمة بالنقاط التالية:-

1. تزويد مستخدميها بقدرة الشركة على توليد النقد اللازم و إحتياجاتها في إستخدام هذه النقدية (السيد أحمد، 2008) .
2. تزود مستخدمي البيانات المالية بالمقارنة مع القوائم الأخرى بالسيولة المتوفرة وإستخدامها بفاعلية وكفاءة وتحديد القدرة على الوفاء بالتزاماتها .
3. تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة في الشركة حيث أنه من الصعب التلاعب في هذه الأرقام لأنها عبارة عن أرقام حقيقية تمثل الواقع الفعلي للشركة.
4. تبني للمستثمرين صورة واضحة عن اوجه الإستثمار المستقبلية بالإعتماد على النقدية المتوفرة واللازمة للإستثمار (إعداد الموازنات التقديرية).
5. تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم نوعية (جودة الأرباح) (أبو نصار، 2010).
6. تساعد في تحديد المشاكل المالية ووضع السياسات المالية طويلة الأجل.
7. تقييم ربحية الوحدة الاقتصادية حيث أن المعلومات التي تعكسها هذه القائمة (قائمة التدفقات النقدية) تمتاز بمصداقيتها، إذا توفر مؤشرات جيدة حول نوعية أو جودة أرباح الوحدة، ومن المؤشرات الهامة التي توفرها هذه القائمة في هذا المجال مؤشر التدفق النقدي التشغيلي إلى الدخل السنوي،

فكلما ارتفع هذا المؤشر بوجود صافي تدفق نقدي موجب تزداد مصداقية بيانات قائمة الدخل المُعدة

على أساس الاستحقاق وتزداد معها نوعية أو جودة الأرباح والعكس بالعكس (مطر، 2007).

8. معرفة مدى كفاءة استخدام رأس المال العامل خلال فترة محددة من الزمن (قدومي

والكيلاني، 2006).

9. إلقاء الضوء على العمليات المالية النقدية للشركة وتحليل الماضي وتوقع المستقبل تزود

مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها المشروع النقدية و ما يعادلها (المعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية ، 2006) .

10. تساعد مستخدمي هذه القائمة في تقييم أسباب الاختلاف بين صافي الربح والنقد المقبوض

والمدفوع والمتعلق بذلك الربح.

11. إستخدام معلومات التدفقات النقدية التاريخية غالباً ما يكون مؤشراً لتحديد مبالغ وتوقيت التدفقات

النقدية المستقبلية ودرجة التأكد من حصولها كما تقيّد أيضاً في مراجعة التدفقات النقدية المستقبلية

فضلاً عن فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي (دحدوح، 2008) حيث أن هذه

القائمة لها المقدرة على التنبؤ بالفشل المالي مما لها الأثر الكبير على كشف حالات الإعسار

والإفلاس المالي المبكر .

لاحقاً لما سبق ذكره في النقاط السابقة يرى الباحث أن قائمة التدفقات النقدية يمكن الإعتماد عليها في

قياس وضعية النقد الفعلية للشركة بما أن هذه القائمة يتم إعدادها وفقاً للأساس النقدي، فمن الممكن

أن تساعد هذه القائمة على زيادة حجم الإستثمارات وتقليص حجم الفرص الضائعة للشركة عن طريق

قدرتها على تحديد مقدار الفائض أو العجز في مستوى النقد على المستوى القريب والبعيد وأيضاً

تساعد هذه القائمة في تقييم السياسات الائتمانية المتبعة في الشركة بواسطة التعرف على حجم المتحصلات والمدفوعات الفعلية.

5.2 نقاط القوة والضعف لقائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وأثرها على جودة أرباح

الشركات المساهمة العامة

1. قد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات الشركة نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي (ممارسات إدارة الأرباح) كما تم ذكره سابقاً خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستهلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها أما في قائمة التدفقات النقدية فإنه سوف يتم الإعتماد على الأرقام الحقيقية للوصول الى رصيد النقدية في نهاية المدة بحيث يجب أن يتطابق مع الرصيد الموجود في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة (السيد احمد، 2008).

2. قدرة قائمة التدفقات النقدية على إدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وعن طريق استخدام طرق التحليل المالي المتقدمة سيتم معرفة أوجه التقدم أو القصور حال حدوثها مما يسهل في عملية اتخاذ القرارات أو الإجراءات اللازمة سواءاً أكانت الحالية أو المستقبلية.

3. هناك اتفاق عام في أن التدفقات النقدية التشغيلية هي ليست موضوعاً أو نوعاً من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تحصل عادة في الأرباح المعدة باستخدام اساس الأستحقاق، وعلينا أن نتذكر بينما يستخدم المديرون المرونه في المبادئ المحاسبية أو تخفيض الأرباح كما يرغبون، فان التدفقات النقدية قضية اخرى لانها خاضعة للتحقق من خلال اجراء المطابقات للتدفقات النقدية للشركات. (المعيني، 2011).

وبحسب رأي الباحث فإنه في الواقع العملي للنظام المحاسبي يعتبر من السهل التلاعب بالأرقام المحاسبية كرقم صافي الدخل بعدة طرق عن طريق السجلات المحاسبية (ممارسات الإدارة)، ولكن من الصعوبة التلاعب برقم كرقم صافي التدفق النقدي حيث أن هذا الرقم يمثل النقد الموجود فعليا ويمكن مراقبته عن كثب بحيث أنه لا يمكن التلاعب فيه.

6.2 جودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة

أخذ مفهوم جودة الأرباح في السنوات الأخيرة طابع الأهمية أكثر مما كان عليه من قبل، مما أدى الى ظهور حاجة ملحة لإيجاد حل مناسب لتقييم أرباح هذه الشركات بصورة معقولة، وفي الواقع فإن أرقام الأرباح المحاسبية، ونتائج التحليل المالي لم تعد كافية لتحقيق هذا المتطلب، ولم تعد دليلاً قاطعاً على إستمرارية أرباح الشركة وأيضاً الشركة بحد ذاتها ففي العقد الأخير و بعد إعلان عدة شركات عالمية عن مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة في تقاريرها الربع سنوية تزايد إهتمام المستثمرين بجودة الأرباح ؛ لذا اصبح المستثمرون أكثر حذراً عند النظر إلى رقم صافي الربح (قراقيش، 2009)، وبالرغم من أن العديد من مستخدمي القوائم المالية يهتمون فقط برقم صافي الأرباح دون النظر إلى جودتها، فإن هذا سيؤدي بدوره إلى إتخاذ قرارات خاطئة (Bell ovary et al., 2005)، لذلك فإن جودة الأرباح تشير الى استمرارية الأرباح وبقدرة تنبؤية جيدة في الفترات المستقبلية و تعكس هذه الخصائص مستوى جيد لجودة الأرباح لأن هذه الخصائص تحسن سمعة المديرين لدى المحللين الماليين والمستثمرين ومجلس الإدارة (Dechow & Schrand, 2004)

1.6.2 مفهوم جودة ونوعية أرباح الشركات المساهمة العامة

تناول الباحثون في مجال المحاسبة جودة الأرباح ومفهومها بمعان عدة تبعا لاختلاف مستخدمي القوائم المالية وهدفهم من هذا الاستخدام، وتبعا لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة إذ يرى الباحثون في المجالات المالية، أن اشتمال الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية يؤدي إلى إحداث خلل في مقدار ما تحتويه تلك الأرباح من جودة حتى ولو توافق ذلك مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ويرى كل من واضعي المعايير والمشرعين والمدققين، بان الأرباح ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛ إلا أن الدائنين يعتبرونها كذلك كلما تمتعت بقدرة اكبر على التحول الى تدفقات نقدية كما وينظر الى الأرباح على انها ذات جودة مرتفعة إذا ما عكست الاداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجة عن سيطرتهم (Dechow & Schrand 2004) .

ويمكن تحقيق هذا المفهوم من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر فان ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية وانسجاما مع المفهوم السابق فقد أشار (Penman, 2003) الى أن الأرباح ذات الجودة العالية تتمثل في الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية وفيما يتعلق بتقييم الأداء الحالي للشركة فقد عرفت كل من (Dechow & Schrand 2004) جودة الأرباح بالاعتماد على الهدف من التحليل المالي المتمثل في تقييم الأداء الحالي للشركة وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذا الأداء للتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، ومن هنا اعتبرت الباحثتان أن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركة، كما أنها تمثل مؤشرا جيدا للأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياسا جيدا عن قيمة الشركة.

ويمكن تعريفها بأنها احد عنصري الجودة المالية التي يستلزم قياسها المدى الذي تكون فيه الأرباح المعلنة لها القدرة على الاستدامة (ديمومة جودة الأرباح) مصحوبا بتدفقات نقدية (البعد النقدي لجودة الأرباح). (Mulford & Comiskey, 2002)

وهي برأى (Bellovary&D.Akers,2005) قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها.

و كما عرفها (درغام، 2008) بأنها مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وهي عبارة عن علاقة موجبة وكلما زاد الارتباط دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح.

أما (Schroeder et al., 2001) فقد اعتبر أن جودة الأرباح هي المدى الذي يقترب فيه الدخل المعلن عنه من الدخل الاقتصادي، وقد كثرت الاجتهادات للتوصل إلى مقياس مناسب لجودة الأرباح

لاحقا لما تقدم من تعريفات لمفهوم جودة الأرباح بحسب رأي الباحث يتضح لنا وبشكل مباشر بأنها مرتبطة بتقييم أداء الشركة الحالي وربطها مع أدائها المستقبلي على المدى الطويل مما يعود على إستمرارية وإنتظام وديمومة أرباحها ، كما أنه تم إتصالها أيضا بحجم ما يصاحبها من تدفقات نقدية وتم تصنيفها بأنها احد عناصر الجودة المالية.

2.6.2 أهمية دراسة جودة أرباح الشركات

تستمد جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح نفسها، إذ إن مستوى أرباح الشركة يساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى، وكذلك فإن الأرباح يتم استخدامها في العديد من الدراسات التنبؤية والتقييمية لأداء الشركة الحالي والمستقبلي، وتعرف جودة الأرباح المحاسبية بالأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية المرغوبة لمستخدمي التقارير المالية، التي تساعد على تحقيق أهداف الإبلاغ المالي على نحوٍ عام وأهداف الإبلاغ عن الربح المحاسبي على نحوٍ خاص (أبو علي وأبو نصار، 2011).

3.6.2 خصائص جودة الأرباح

لاحقاً لما سبق هنالك عدة خصائص لجودة الأرباح يمكن عرضها كالآتي:

1. عدم النقلب (الإستمرارية) والقدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية: لقد استخدم العديد من الباحثين استمرارية الأرباح كمقياس لجودة الأرباح وتشير الاستمرارية إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، (Altamura & Beatty, 2006)، وقد اعتمدت دراسة (A FAANZ Newsleter, 2005) على الاستمرارية كمقياس لجودة الأرباح، إذ عبرت عن الاستمرارية، بأنها درجة استمرارية الأرباح الحالية خلال الفترة المستقبلية التالية كما بين أيضاً (Demerjian et al, 2007)، ان مفهوم جودة الأرباح يرتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح، حيث انه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية اكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى.
2. إرتباط الأرباح بالنشاط الرئيسي للشركة (النشاط التشغيلي) : بحيث تعتبر الأنشطة التشغيلية النشاطات الرئيسية لتوليد الأرباح في الشركة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات

الاستثمارية أو التمويلية (السيد احمد، 2008)، فكلما إقترنت أرباح هذه الشركات بالأنشطة التشغيلية الخاصة بالشركة كلما إرتفعت جودة أرباحها.

3. خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح (محددات الإدارة): من المقاييس التي تم إستخدامها أيضاً في دراسة جودة الأرباح خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة لتحديد جودة الأرباح حيث اعتمدت هذه الدراسات على نسبة المستحقات الاختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية للتوصل إلى وجود أو عدم وجود إدارة أرباح، ومن ثم فإذا كانت الأرباح خالية من وجود ما يدل على انه تم إدارتها فان ذلك يشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح Dechow & (Dichev ,2002).

بعد التعرض لخصائص جودة الأرباح، يرى الباحث أن الهدف الأساسي لتحقيق جودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة يعتمد على إرتباط هذه الأرباح بالأنشطة التشغيلية، لكي تعبر بصورة عادلة عن الوضع الحقيقي لها، لأنها ناتجة عن النشاط الأساسي الجاري للشركة، فوجود هذه الأرباح المتولدة عن هذه الأنشطة يقودنا إلى سهولة التقييم الحالي والقدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، مما قد يكون له الأثر الواضح على الإستمرارية لهذه الشركات لأنها تعتمد على النشاط التشغيلي الأساسي في توليد أرباحها وليس على الأرباح الناتجة عن الأنشطة الغير تشغيلية والتي بدورها قد تكون غير متكررة كما تم ذكره سابقاً، أما فيما يخص خلو الأرباح من ممارسات الإدارة فهو عنصر أساسي هام أيضاً لما له من تأثير على صدق الأرباح المعلنة، وقدرة هذه الأرباح على توليد ارباح أخرى عن طريق الإستثمارات والعكس بالعكس.

7.2 أوجه الإختلاف بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وتأثيرهما على جودة

الأرباح .

جدول(1-2)

أوجه الإختلاف بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

الرقم	أوجه الإختلاف	قائمة الدخل	قائمة التدفقات النقدية
1	الأساس المستخدم	أساس الإستحقاق	الأساس النقدي
2	تخصيص الأنشطة داخل القائمة	غير موزعة (رقم إجمالي)	موزعة حسب : الأنشطة تشغيلية وأنشطة إستثمارية و أنشطة تمويلية
3	نوع التدفقات	تدفقات نقدية وغير نقدية داخلة وخارجة	تدفقات نقدية داخلة وخارجة

- لاحقاً لما تم ذكره سابقاً يلخص الباحث أوجه الإختلاف وأسبابه بين قائمة الدخل وقائمة

التدفقات النقدية بالنقاط التالية:

1. تبين قائمة الدخل نتائج أعمال الشركة لفترة زمنية معينة مبدأ (مقابلة الايرادات بالمصاريف) وفقاً

لأساس الاستحقاق المحاسبي، أما قائمة التدفقات النقدية فهي تعطينا ملخصاً لمصادر

واستخدامات النقد لفترة زمنية معينة وفقاً للأساس النقدي بغض النظر عن الفترة الزمنية المعينة

التي تخص النقد المدفوع أو المقبوض فلو إفترضنا أن هنالك عملية بيع قد تمت على الحساب

فإن رقم التدفق النقدي الداخلى سوف يختلف عن رقم الإيرادات الفعلية المعترف بها بسبب أنه سوف يتم الإقرار بكامل الإيرادات في قائمة الدخل مع العلم بعدم وجود عملية قبض فعلي للنقد مما سيؤثر على رقم التدفقات النقدية والعكس بالعكس، وهذا التأثير سوف ينعكس سلباً أو إيجاباً على جودة أرباح هذه الشركة مما سيعطينا نتائج أرباح أو تدفق نقدي مضلل لا يمكننا الإعتماد عليه في المستقبل القريب أو البعيد .

2. توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات النقد الفعلي أو مايعادله في فترة زمنية معينة، موزعة على الأنشطة التي ساهمت في توليد تلك النقدية سواءً أكانت تشغيلية، إستثمارية أو تمويلية مما يسهل عملية اتخاذ القرارات المبنية على هذه الأرقام، على عكس قائمة الدخل التي تعطينا النتيجة النهائية لأعمال استثمار الشركات لفترة زمنية معينة بغض النظر عن الأنشطة المولدة لها النقدية.
3. التدفقات غير النقدية (كالاهلاك، والإطفاء للأصول غير الملموسة) هذه التدفقات تؤدي إلى تخفيض صافي الدخل بينما لا تؤثر على التدفقات التشغيلية لأنها غير نقدية.

8.2 العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفقات النقدية التشغيلية

وأثرها على جودة الأرباح.

في البداية يجب الإشارة إلى أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية هو مقياس يخلو من أية تسويات محاسبية لأنه يمثل التغير في النقدية خلال الفترة المحاسبية (المليجي، 2009)، بحيث يختلف صافي الدخل المحاسبي عن صافي التدفقات النقدية التشغيلية لعدة أسباب والسبب الرئيس لهذا الاختلاف هو التدفقات غير النقدية، مثل مصاريف الاستهلاك و الإطفاء للأصول غير الملموسة. حيث ان هذه التدفقات، والتي لا تعتبر تدفقات نقدية تخفض صافي الدخل المحاسبي

ولكنها لا تؤثر على التدفقات النقدية الصافية ، وهناك سبب آخر للاختلاف وهو توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وحدوث التدفقات النقدية الأساسية وأيضا المكاسب والخسائر غير التشغيلية تدخل في تحديد صافي الدخل المحاسبي، حيث يتم تصنيفها في قائمة التدفقات النقدية على نحو الاستثمار أو تمويل الأنشطة، وليس الأنشطة التشغيلية (Williams & F.Meigs, 2002).

حيث أن ربحية الشركة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة ، وتعبير عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها التشغيلية والاستثمارية . وتقيس نسب الربحية كفاءة الشركة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح. وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق الشركة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس. في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه الشركة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح الشركة والعكس بالعكس (مطر، 2006) .

وبالإعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية فإن الباحث إعتد على عدة مداخل لتحديد

العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي أهمها :-

1. مؤشر النقدية التشغيلي (نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى صافي الدخل

المحاسبي): توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية

تشغيلية (مطر، 2006)

- مؤشر النقدية التشغيلي = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الدخل المحاسبي}}$

صافي الدخل المحاسبي

و بالإطلاع على العلاقة السابقة نلاحظ أن هذه العلاقة تشير إلى جانبين أساسيين في دراستنا وهما صافي الدخل المحاسبي المعد بالإعتماد على أساس الإستحقاق، ومن الجانب الآخر على صافي التدفق النقدي التشغيلي المعد بالإعتماد على الأساس النقدي، بحيث تتبلور هذه النسبة في تركيزها على غلق أو تقليل الفجوة الناتجة بين نسبة النقد من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل المحاسبي فكلما قلت هذه الفجوة كلما كانت جودة الأرباح أعلى (المعيني، 2011).

2. العائد على الأصول من الدخل المحاسبي (ROA) بالمقارنة مع العائد على

الأصول من صافي التدفق النقدي التشغيلي:

$$\text{العائد على الموجودات من الدخل المحاسبي (ROA)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{معدل الموجودات}}$$

تقيس هذه النسبة العلاقة بين الربح المحاسبي وحجم الأصول، أي مدى قدرة الدينار المستثمر في الأصول على توليد الأرباح (حداد، 2007)، حيث أنه كلما إرتفعت هذه النسبة كلما كانت نتائج اعمال الشركات أكثر كفاءة وفاعلية

$$\text{العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{معدل الموجودات}}$$

في حين توضح هذه النسبة مدى قدرة موجودات الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في استخدام موجوداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل، وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح (Car slaw & Mills , 1999) .

ولتوضيح ما سبق نلاحظ أنه في العلاقة الأولى يتم قياس مدى قدرة الإستثمار في موجودات الشركة على توليد أرباح محاسبية وفي العلاقة الثانية أيضا توضح مدى قدرة الإستثمار في موجودات الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وزيادتهما تدل على الكفاءة والفاعلية في إستخدام موجودات الشركة ولكن هذا لا يكفي لتحديد جودة الأرباح لهذه الشركات لذلك علينا التوجه لدراسة العلاقة بين هاتين النسبتين بتحديد الإنحراف بينهما.

3. العائد على حقوق الملكية من الدخل المحاسبي (ROE) بالمقارنة مع العائد على

حقوق الملكية من صافي التدفق النقدي التشغيلي:

العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي (ROE) = صافي الدخل

معدل حقوق الملكية

وهي مقياس لمدى نجاح المساهمين خلال السنة حيث أنها تقيس مدى مساهمة حقوق ملكية المساهمين في تحقيق الأرباح. (Ross & Bely, 2012)

- العائد على حقوق الملكية من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي

معدل حقوق الملكية

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة حقوق ملكية الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، وكلما

ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة، وحافزاً للمزيد من الاستثمار في المستقبل .

ولتوضيح ما سبق نلاحظ أنه في العلاقة الأولى سيتم قياس مدى قدرة حقوق ملكية الشركة

على توليد أرباح محاسبية و توضح العلاقة الثانية مدى قدرة حقوق ملكية الشركة على توليد تدفقات

نقدية تشغيلية، حيث أن زيادة كلا النسبتين السابق ذكرهما دليلاً على كفاءة وفاعلية الأنشطة

التشغيلية للشركة وليس على جودة الأرباح لهذه الشركات لذلك علينا التوجه لدراسة العلاقة بين هاتين النسبتين بتحديد الإنحراف بينهما فكلما كان الإنحراف بين صافي هاتين النسبتين اقل دل على جودة أرباح اعلى لهذه الشركات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات في هذا المجال في الوطن العربي وفي مختلف أنحاء العالم خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي المملكة المتحدة أيضاً، وتعددت كذلك منهجية البحث المطبقة لتحقيق أهداف تلك الدراسات فقد قام الباحث بالإطلاع على العديد من الأدبيات والدراسات السابقة التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية ومن هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة (علي ، 2003)

بعنوان " أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير السيولة : دراسة ميدانية "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير التغيرات في سيولة الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية من 1996 إلى العام 2001. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطبيق أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد على عينة من الشركات بلغ عددها (74) من القطاعين معاً . وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل المتغيرات في تفسير التغيرات في السيولة هي : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يليها صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية وأخيراً رأس المال العامل .

- دراسة (الخلايلة ، 2004)

بعنوان " مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي "

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية ومدى قدرة كل منها على تفسير التغيرات في عوائد الأسهم. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على (512) مشاهدة تمثل البيانات المالية ل (32) شركة مدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من 1984-1999. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية، وأن مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح أفضل من مؤشرات الأداء النقدية.

- دراسة (Bellovary et al.,2005) بعنوان:

"Earnings Quality: It's Time to Measure and Report"

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف جودة الأرباح وكيفية قياسها في الشركات الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من اثنتين من كبرى شركات الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2003 م، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية استخدام المستحقات كمؤشر يعكس جودة الأرباح في الشركات، حيث يشير المستوى المنخفض من المستحقات إلى زيادة دقة الاجتهادات والتقديرات وبالتالي زيادة مستوى جودة الأرباح، حيث تدل جودة الأرباح على قدرة الأرباح المفصح عنها في بيان أرباح الشركة الحقيقية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يجب على المراجع الخارجي تقييم جودة الأرباح للشركات التي يقوم بمراجعتها وان يتضمن تقريره مستوى جودة هذه الأرباح.

- دراسة (الخدّاش والعبادي ، 2005)

بعنوان "علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية العائد على حقوق المساهمين كنسبة مالية مستندة إلى أساس الاستحقاق وإلى التدفقات النقدية في تقييم الوضع المالي والسعر السوقي للسهم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية . ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باختيار عينة بلغ عددها (26) شركة مدرجة في بورصة عمان للعام 2002 على أن يكون قد جرى تداول أسهمها لعشر سنوات على الأقل . وتوصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية وهامة تساند المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى ، كما تعتبر قيم التدفقات النقدية ونسبها المالية ذات أهمية أفضل من مثيلتها المبنية على أساس الاستحقاق في تقييم الوضع المالي للشركات .

- دراسة (شبيطة و أبو نصار ، 2005)

بعنوان "الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لاداء المنشأة دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان"

استهدفت هذه الدراسة مقارنة أساس الاستحقاق والأساس النقدي من خلال نموذج يمثل أساس الاستحقاق ونموذجين يمثلان الأساس النقدي، كما اختبرت الدراسة تأثير تطبيق أساس الاستحقاق على قدرة الربح المحاسبي في التعبير عن أداء الشركة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على نظرية كفاءة السوق واعتبرت الدراسة إن مقياس الاستحقاق والأساس النقدي تتنافس على قدم المساواة لتمثيل أداء الشركة، استخدمت الدراسة عينة ممثلة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لقطاعي الصناعة والخدمات، وغطت الفترة الزمنية الممتدة من عام 1989 ولغاية

2001، بينت نتائج الدراسة أن نموذج الربح المحاسبي الممثل لأساس الاستحقاق كان أفضل أداء من نموذجي الأساس النقدي اللذين استخدمتا التدفقات النقدية التشغيلية وصافي التدفقات النقدية وذلك من خلال العلاقة مع عائد السهم المعدل .وقد تم التحقق من صحة هذه النتائج لكل عام على حدة وكذلك باستخدام السلاسل الزمنية .كما بينت نتائج الدراسة أن المستحقات المحاسبية الكلية تُحسن من أداء الربح المحاسبي في الكشف عن وضع الشركة المالي.

- دراسة (المليجي، 2009)

بعنوان " دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في قياس أداء الشركات المساهمة المصرية."

استهدف هذا البحث دراسة واختبار طبيعة العلاقة بين مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي وعلاقة كل منهما بالقيمة السوقية للأسهم، وتحديد مدى ما تفسره هذه المقاييس من تغيرات في القيمة السوقية للأسهم مما يخدم مستخدمي القوائم المالية في تقييمهم لإنجاز الشركة خلال الفترة المعد عنها القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن هناك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي ، وان مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي أكثر ارتباطا بالقيمة السوقية للأسهم من مقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي ، ونسبة ما تفسره من التغيرات في القيمة السوقية للأسهم أعلى وبشكل ملحوظ من نسبة ما تفسره مقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي، وتعنى هذه النتائج في ظاهرها أن مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي تتضمن معلومات ملائمة لتحديد قيمة السهم تزيد على تلك التي تتضمنها مقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي . وهذه النتيجة ، كما تبدو تعنى انه في ظل وجود مقاييس

الأداء المبنية على الربح المحاسبي وتوافرها لدى المستثمر قد لا يعتمد على مقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في الحصول على معلومات إضافية لتحديد قيمة الأسهم وعوائدها .

- دراسة (أبو عجيبة وحمدان، 2012)

بعنوان " جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح "

تهدف هذه الدراسة إلى إستكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمّان لإدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية، وفحص تأثير إحدى العوامل المؤثرة على تلك الممارسة، والمتمثلة في خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها؛ ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم جمع بيانات (45 شركة خلال الفترة) 2001-2006 ولتقدير نماذج الدراسة تم استخدام اختبار (Logistic Regression) Ordinary Least Squares (OLS) بعد أن تم ترتيب البيانات بطريقة تحقق الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمّان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة، كما لم تستطع الدراسة إثبات جودة أرباح هذه الشركات، ولم تجد أثراً لخصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين جودتها، وتثير هذه النتائج تساؤلات حول جودة التدقيق في الأردن وجودة البيانات المالية المعلنة من قبل الشركات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

- دراسة (علام، 2012)

بعنوان " العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات وهي: التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الإستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق، ولجان التدقيق، ولتحقيق هذه الأهداف؛ تم استخدام منهجين مختلفين لقياس جودة الأرباح وقد شملت عينة الدراسة على (50) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة 2004 - 2009، والتي رتببت بطريقة مكننتنا من استخدام اختبار الانحدار المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تشير إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح، وبناء على تلك النتائج؛ خرجت الدراسة بجملة من التوصيات للأطراف المهمة، من أهمها: تطوير أنموذج لقياس جودة الأرباح يعتمد في سوق عمان المالي، مع تفعيل آليات التحكم المؤسسي وغيرها من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة الأرباح.

- دراسة (Abbadi & Al-Zyoud, 2012) بعنوان:

"The Impact Non Executive Directors Meeting Frequency on Earnings of Non Executive Directors Fees, Board Meeting Frequency and Management"

هدفت هذه الدراسة الى اختبار اثر التزام اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين كإحدى آليات الحاكمية الرشيدة في قيام ادارات الشركات بالتلاعب بالارباح عن طريق دراسة عينة مكونة من 19 شركة من الشركات المساهمة في المملكة المتحدة، وتم قياس التزام اعضاء مجلس الادارة غير

التنفيذيين بثلاثة مؤشرات: عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي تم حضورها من قبل الاعضاء غير التنفيذيين، عدد اجتماعات اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين بدون الاعضاء التنفيذيين، ومكافآت اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين، كما تم قياس ادارة الارباح باستخدام مؤشر المستحقات الاختيارية عن طريق نموذج جونز المعدل، وقد تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لتحليل النتائج، وتوصلت الدراسة الى ان التزام اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين) مقاسًا بمكافأتهم (هو آلية مهمة للحد من ممارسة التلاعب بالارباح، في حين لم تظهر المؤشرات الاخرى المستخدمة لقياس التزام اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين) عدد اجتماعات مجلس الادارة التي تم حضورها من قبل الاعضاء غير التنفيذيين، عدد اجتماعات اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين بدون الاعضاء التنفيذيين (علاقة ذات دلالة احصائية مع مقياس ادارة الارباح المستخدمة) المستحقات الاختيارية.

- دراسة (Agnes Cheng،2013) بعنوان:

"The supplemental role of operating cash flows in explaining share returns: Effect of various measures of earnings quality"

هدف هذه الدراسة هو إعادة النظر في المسائل البارزة في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق وكيفية تأثيرها على جودة الأرباح (دور الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية في تقييم الشركة) حيث قامت على استخدام عينة كبيرة من الشركات لفترة تمتد من 1989-2008 واعتمدت على ثلاث محددات لدراسة جودة الأرباح و هم العلاقة بين الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية و عوائد الأوراق المالي، وفي التحليل أحادي المتغير تبين أن الأرباح تفسر عوائد مماثلة للتدفقات النقدية التشغيلية في السيطرة على جودة الأرباح، وتشير النتائج إلى أن دور الأرباح في تفسير الدخل من الأنشطة غير الطبيعية لم تتغير لتفسير جودة الأرباح ، وعلى العكس من ذلك، فان

التدفقات النقدية التشغيلية تفسر بشكل أكبر الأنشطة غير الطبيعية الخاصة بهذه الشركات للسيطرة على جودة الأرباح وهذه النتائج تشير إلى أن السوق يتفاعل بشكل أكبر مع التدفقات النقدية التشغيلية مع جودة الأرباح .

ثانياً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تعد الدراسة الحالية هي إمتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي كانت اغلبها دراسات نظرية، وأخرى تطبيقية تناولت قطاع واحد أو شركة معينة كعينة للدراسة، أما هذه الدراسة فإنها تتناول موضوع العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة الأرباح (دراسة إختبارية) في القطاعات الإقتصادية (مالية، صناعية، والخدمية) والتي تمثل النشاط الإقتصادي لأي دولة.

كما تهتم هذه الدراسة في التركيز على جانبيين مهمين، وهما تحديد العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي من جهة، ومن جهة أخرى بيان أثر هذه العلاقة على جودة أرباح هذه الشركات.

وتتضح مميزات هذه الدراسة في انها تأتي للتأكيد على اهمية التوسع في الإعتماد على مؤشر جودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية، والإستفادة منها في تقييم نتائج اعمال هذه الشركات لما لها من مؤشرات إيجابية على بيان الوضع المالي والمحاسبي المستقبلي لهذه الشركات، والتي ستنعكس على قراراتهم التشغيلية و الإستثمارية في حال تم الإعتماد على هذا المؤشر.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 منهجية الدراسة

2.3 مجتمع الدراسة والعينة

3.3 مصادر الحصول على البيانات

4.3 المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 منهجية الدراسة

تبعاً لطبيعة الدراسة وطبيعة البيانات المراد تحليلها، سيقوم الباحث بإستخدام التحليل الكمي القائم على الأسلوب الإستدلالي التحليلي من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال البيانات المالية الفعلية للشركات، لتحديد أثر المتغير المستقل (صافي الدخل المحاسبي) على المتغير التابع (صافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة الأرباح)، وذلك عن طريق إستخدام التحليل المالي للمتغيرات وأيضاً بإستخدام أسلوب الإنحدار وذلك لمعرفة قوة العلاقة و إتجاهها و تأثيرها من خلال المؤشرات الإحصائية المتوفرة في برنامج SPSS.

2.3 مجتمع الدراسة والعينة

يمثل مجتمع الدراسة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي بجميع قطاعاته الإقتصادية،(القطاع المالي(التمثل في البنوك) وعددها 15 ، القطاع الصناعي(المتمثل في شركات الصناعات الإستخراجية) وعددها 13 ، والقطاع الخدمي(التمثل في شركات القطاع التعليمي) وعددها 6) للفترة الواقعة من عام (2011-2013).

أما عينة الدراسة فقد كانت عينة مقصودة، تم إختيارها بناءً على رأس مال هذه الشركات حيث تم تصنيفها إلى(شركات ذات رأس مال مرتفع، شركات ذات راس مال متوسط، وشركات ذات رأس مال منخفض) بناءً على تقدير الباحث كما يبين الجدول رقم (3-1).

جدول(1-3)

رأس مال الشركات المساهمة العامة حسب القطاعات

رأس مال الشركة	إسم الشركة	القطاع
534,000,000	البنك العربي	القطاع المالي
252,000,000	بنك الإسكان	
100,000,000	البنك الإستثماري	
83,318,000	شركة البوتاس العربية	القطاع الصناعي
60,444,460	شركة مصانع الاسمنت الأردنية	
32,165,176	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	
40,500,000	الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار	قطاع الخدمات
16,000,000	شركة البتراء للتعليم	
15,000,000	شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار	

3.3 مصادر الحصول على البيانات

- المصادر الأولية: وهي المصادر التي تغطي الجانب التطبيقي للدراسة والمتمثلة بالقوائم المالية الثلاثة (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) المجمعة للقطاعات الإقتصادية المنشورة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة عمان (www.ase.com.jo).

- المصادر الثانوية: للحصول على المعلومات الثانوية، تم الإعتماد على الكتب العلمية الأجنبية والعربية المتخصصة بموضوع الدراسة، الدوريات، الأبحاث، الدراسات السابقة، والرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك من أجل بناء الجانب النظري لهذه الدراسة.

4.3 المعالجة الإحصائية

بالإعتماد على الدراسات السابقة، وإستشارة المختصين في الجوانب الإحصائية، ولغرض إختبار فرضيات الدراسة، إعتد الباحث على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، وإستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression)، و تحليل الإنحدار الخطي البسيط (Simple Regression)، وذلك من أجل إختبار تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع في الشركات المساهمة العامة في القطاعات الثلاثة.

الفصل الرابع

عرض النتائج وإختبار الفرضيات

1.4 عرض نتائج التحليل المالي.

2.4 نتائج إختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

عرض النتائج وإختبار الفرضيات

بعد جمع البيانات المالية للشركات المساهمة العامة حسب القطاعات الثلاثة المستخدمة في الدراسة للأعوام من 2011-2013، تم الإستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات، حيث تم إستخدام النسب المالية كأداة من ادوات التحليل، بحيث تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق ملائمة لهذه الدراسة، ومن ناحية أخرى تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحقيق أغراض التحليل الوصفي كالتالي.

أولاً: مؤشر النشاط التشغيلي للقطاعات الثلاثة (المالي، الصناعي، والخدمي).

ثانياً: مقارنة نسب الربحية من حيث إيجاد العلاقة بين كل من (العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي (ROA)، والعائد على الأصول من خلال صافي التدفق النقدي التشغيلي)، للقطاعات الثلاثة (المالي، الصناعي، والخدمي)، لتحديد العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي وأثرهم على جودة الأرباح.

ثالثاً: مقارنة نسب الربحية من حيث إيجاد العلاقة بين كل من (العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي (ROE)، والعائد على حقوق الملكية من خلال صافي التدفق النقدي التشغيلي)، للقطاعات الثلاثة (المالي، الصناعي، والخدمي)، لتحديد العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي وأثرهم على جودة الأرباح.

2.4 عرض نتائج التحليل المالي.

أولاً: مؤشر النشاط التشغيلي:

جدول(1-4)

مؤشر النشاط التشغيلي للقطاع المالي

المتوسط الحسابي	2013	2012	2011	القطاع المالي
311%	191%	350%	392%	البنك العربي
185%	481%	(155%)	230%	بنك الإسكان
47%	271%	(548%)	419%	البنك الإستثماري

يشير الجدول رقم (1-4)، إلى نسبة مؤشر النشاط التشغيلي (صافي التدفق النقدي التشغيلي/

صافي الدخل المحاسبي) في القطاع المالي، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد

تدفقات نقدية تشغيلية.

بشكل عام نلاحظ وجود إرتفاع ملحوظ لهذا المؤشر في هذا القطاع ، حيث أن صافي التدفق

النقدي لأغلب السنوات يغطي صافي الدخل بنسبة تتراوح ما بين 2 أو 3 إلى 1 وهذه نسبة مرتفعة.

بالنسبة للتحليل الجزئي لهذه الشركات نلاحظ أنه بمقارنة سنوات الدراسة للبنك العربي وجود

إنخفاض تدريجي في هذه النسبة كما يبين الجدول رقم (1-4)، ففي الأعوام الثلاثة ، كان صافي

التدفق النقدي التشغيلي على التوالي موجباً بالألاف (1,030,560)،(914,753)و(660,433)

دينار اردني، وصافي الدخل المحاسبي بالألاف (263,001)، (261,341) و(346,226) دينار

أردني على التوالي، و بمقارنة هذه السنوات نلاحظ وجود إنخفاض في صافي التدفق النقدي التشغيلي، أدى إلى إنخفاض هذا المؤشر بحيث يعزى هذا الإنخفاض الى عدة أسباب أدت إلى التأثير بشكل جوهري على صافي التدفق النقدي التشغيلي أهمها (إنخفاض نسبة الودائع، وزيادة نسبة التسهيلات الإئتمانية)، بنسب متفاوتة على مدار السنوات الثلاثة.

أما بالنسبة لبنك الإسكان فهناك تفاوت في هذه النسبة حيث أنها إنخفضت بشكل ملحوظ في عام 2012، كما يبين الجدول (4-1)، فإنخفاض ودائع العملاء بنسبة (2.2%)، وزيادة التسهيلات الإئتمانية بنسبة (7.3%)، أدى إلى إنخفاض هذه النسبة، أما في العام 2013 فزيادة نسبة الودائع بنسبة (7.75%) كان لها الأثر الرئيس لزيادة هذه النسبة.

وعند دراسة وضع الشركة الثالثة (البنك الإستثماري) ، لوحظ وجود إنخفاض شديد في هذه النسبة في العام (2012) ناتج عن إنخفاض ملحوظ بصافي التدفق النقدي التشغيلي بنسبة (39.2%)، وذلك نتيجة لزيادة نسبة التسهيلات الإئتمانية بنسبة (16.4%)، وإنخفاض لنسبة الودائع بنسبة (4%)، ومن الأسباب الرئيسية أيضا لهذا الإنخفاض زيادة حجم المخصصات المتنوعة، ومخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة كل ذلك أدى ذلك الى إنخفاض صافي الدخل المحاسبي في هذا العام، أما في العام 2013 فقد إرتفعت هذه النسبة نتيجة لزيادة ودائع العملاء بشكل أساسي في هذه الشركة بنسبة (13.1%) .

بعد دراسة نتائج التحليل لمؤشر النشاط التشغيلي للقطاع المالي نلاحظ أن هذا المؤشر مرتفع في هذا القطاع نتيجة لطبيعة عمل هذا القطاع، بحيث ان نشاطه التشغيلي يعتمد بشكل اساسي على التدفق النقدي الداخل والخارج بشكل أساسي، مع ملاحظة الثبات النسبي في صافي الدخل المحاسبي.

جدول (2-4)

مؤشر النشاط التشغيلي للقطاع الصناعي

القطاع الصناعي	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
البوتاس العربية	104%	87%	142%	111%
مصانع الاسمنت الأردنية	(10%)	121%	1%	37%
المتحدة لصناعة الحديد والصلب	36%	535%	(1049%)	(159%)

يشير الجدول رقم (2-4)، إلى نسبة مؤشر النشاط التشغيلي (صافي التدفق النقدي التشغيلي/ صافي الدخل المحاسبي) في القطاع المالي، للأعوام من 2011 إلى 2013، حيث أن شركة البوتاس العربية تشير إلى إستقرار نسبي في هذا المؤشر على مدار السنوات الثلاثة على عكس شركات القطاع الأخرى، فمن الواضح لدينا وجود تذبذب في هذه النسبة كما يشير الجدول رقم (2-4).

في العام 2011 أشار مؤشر النشاط التشغيلي لشركة البوتاس العربية وجود تقارب ما بين صافي التدفق النقدي التشغيلي وصافي الدخل المحاسبي نتيجة لقرب المؤشر الى نسبة (100%) وهذا مؤشر جيد على جودة أرباح هذه الشركة، أما في العام 2012، فقد لوحظ إنخفاض بسيط على هذا المؤشر الناتج عن تغيرات طفيفة في رأس المال العامل سواء أكان بالزيادة او النقصان أما في العام 2013 فهناك زيادة ملحوظة في هذا المؤشر ناتج عن إنخفاض في مستوى الدخل المحاسبي

الناتج عن إنخفاض نسبة المبيعات و زيادة كلفة المبيعات لهذه السنة وأيضاً زيادة المخصصات المتنوعة بنسب متفاوتة.

أما بالنسبة لمصانع الإسمنت العربية فقد كانت في عام 2011 هذه النسبة سالبة نتيجة لوجود خسائر للشركة في هذا العام مع العلم أن صافي التدفق النقدي التشغيلي هو تدفق نقدي موجب لعدة أسباب أهمها الزيادة في الأرباح غير النقدية الناتجة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة في هذا العام مما أدى الى الحصول على مؤشر مفضل لهذه الشركة، لذلك سوف يتم الإعتماد في هذه العلاقة على نسبة الإنحراف المطلق لإيجاد العلاقة بين المتغيرات، أما عام 2012 فقد حققت الشركة خسائر بما يقارب (19) مليون دينار بسبب الزيادة في كلفة المبيعات والإنخفاض الملحوظ في حجم مبيعات الشركة لهذه السنة، وكان صافي التدفق النقدي التشغيلي سالباً بما يقارب (24) مليون دينار والسبب الرئيس في هذا الإنخفاض ناتج عن دفع مبالغ مخصصات نهاية الخدمة للموظفين في هذه السنة، أما في عام 2013 فقد كان هذا المؤشر يساوي (1%) مع العلم أن هذه الشركة قد حققت خسائر وصافي تدفق نقدي تشغيلي سالب ايضاً في هذا العام.

وبالنظر الى هذه النسبة في الشركة المتحدة للحديد والصلب نلاحظ أيضاً وجود تفاوت ملحوظ في النتائج، ففي العام 2011 كانت نتيجة هذا المؤشر تساوي (36%)، ناتجة عن إنخفاض في مستوى التدفق النقدي التشغيلي وهذا الإنخفاض سببه الرئيسي هو تأثير مقدار التغير في رأس المال العامل لهذه السنة، أما في عام 2012 فقد إرتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ ويعزى هذا الإرتفاع بشكل اساسي إلى الإنخفاض بصافي الدخل المحاسبي الناتج عن الزيادة في كلفة المبيعات لهذه السنة وبالتزامن مع هذا الإنخفاض فقد حدث زيادة في صافي التدفق النقدي التشغيلي نتیجته التغير في صافي راس المال العامل كالإنخفاض في الذمم المدينة، أما في العام 2013 فقد تغير

هذا المؤشر بنسبة كبيرة جداً بالنسبة للسنوات السابقة بسبب إنخفاض لصافي الدخل المحاسبي بنسبة كبير جداً الناتج عن الإنخفاض الملحوظ في حجم المبيعات وأيضاً في الحصول على تدفق نقدي سالب ناتج عن زيادة ملحوظة في رصيد المدينون لدى هذه الشركة.

جدول (3-4)

مؤشر النشاط التشغيلي لقطاع الخدمات

قطاع الخدمات	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
العربية الدولية للتعليم والاستثمار	122%	132%	150%	134%
البتراء للتعليم	110%	152%	116%	126%
الزرقاء للتعليم والاستثمار	108%	256%	131%	165%

نلاحظ في هذا القطاع وجود إستقرار ملحوظ في نتائج مؤشر النشاط التشغيلي للأعوام الثلاثة، ففي الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار في عام 2011، لوحظ تولد تدفق نقدي موجب وأيضاً بالإضافة إلى تحقيق أرباح محاسبية جيدة لهذه السنة، ويعود السبب الرئيسي لإرتفاع هذا المؤشر إلى إرتفاع نسبة المصاريف غير النقدية، والتغير الطفيف في بنود رأس المال العامل، هذه العوامل أدت إلى إرتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي لهذه السنة، أما في العام 2012 و 2013 فقد لوحظ إرتفاع آخر في هذا المؤشر ناتجة عن الأسباب سابقة الذكر في هذه الشركة.

أما في شركة البتراء للتعليم، في العام 2011، لوحظ إستقرار في هذا المؤشر حيث أن صافي التدفق النقدي التشغيلي كان موجباً في هذه السنة بالإضافة إلى تحقيق أرباح جيدة بالنسبة لهذا

القطاع، ففي العام 2012، إرتفع هذا المؤشر بنسبة جيدة عن عام 2011، حيث أشارت نتائج الفوائم المالية إلى إستقرار ملحوظ في صافي الدخل المحاسبي على مدار السنوات الثلاث قيد الدراسة، ويعزا سبب إرتفاع هذا المؤشر إلى إرتفاع في نسبة الإيرادات المقبوضة مقدماً عن العام السابق، أما في العام 2013، فقد عاود هذا المؤشر إلى الإنخفاض، الناتج عن إنخفاض طفيف في صافي التدفق النقدي التشغيلي بسبب، زيادة طفيفة بالذمم المدينة وإنخفاض على الإيرادات المقبوضة مقدماً لهذا العام مقارنة بالعام السابق.

وعند دراسة وضعية شركة الزرقاء للتعليم والإستثمار تبين وجود تقارب في هذا المؤشر للعامين 2011 و 2013 مع الأخذ بعين الإعتبار وجود إرتفاع في صافي الدخل للعام 2013 عن 2011 بما يقارب 50% حيث لوحظ أن إرتفاع هذا المؤشر يعود إلى الإرتفاع في صافي التدفق النقدي التشغيلي الناتج في هذه الحالة عن الإرتفاع في صافي الدخل المحاسبي في هذه السنة أما في العام 2012، فقد إرتفع هذا المؤشر نتيجة للزيادة في صافي التدفق النقدي التشغيلي الناتج عن التغير في بنود رأس المال العامل (زيادة في الذمم الدائنة، والزيادة في الإيرادات المقبوضة مقدماً).

لوحظ في هذا القطاع وجود تقارب لمؤشر النشاط التشغيلي وهذا التقارب دليل على أن هذه الشركات تعتمد على النقدية، أو قرب هذه الشركات من الإعتماد على الأساس النقدي.

في القطاعات الثلاثة نلاحظ وجود أثر لصافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي ولكن بنسب متفاوتة حيث أن هذا المؤشر لكل قطاع وضح هذا الأثر ففي القطاع الصناعي كان له الأثر الأكبر يليه القطاع المالي ثم قطاع الخدمات، بسبب وجود عناصر أو محددات غير نقدية مؤثرة في هذا القطاع، وتنخفض هذه المحددات على الترتيب للقطاع المالي والخدمي.

ثانياً: مقارنة العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي (ROA) مع العائد على الأصول من صافي التدفق النقدي التشغيلي:

سيتم في هذا الجزء دراسة العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي، وأثرهما على جودة الأرباح بالإعتماد على المقارنة بين العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي، والعائد على الأصول من صافي التدفق النقدي التشغيلي، حيث سيتم دراسة هاتين النسبتين وقياس أثر الانحرافات فيما بينهما، لمعرفة أثرهما على جودة الأرباح في شركات القطاعات الثلاثة.

جدول (4-4)

العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع المالي

العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي في القطاع المالي				
المتوسط الحسابي	2013	2012	2011	القطاع المالي
1.20%	1.41%	1.09%	1.10%	البنك العربي
1.41%	1.48%	1.32%	1.44%	بنك الإسكان
1.50%	1.53%	1.59%	1.39%	البنك الإستثماري
العائد على الأصول من صافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع المالي				
المتوسط الحسابي	2013	2012	2011	القطاع المالي
3.61%	2.69%	3.83%	4.31%	البنك العربي
2.72%	7.12%	(2.28%)	3.31%	بنك الإسكان
0.39%	4.15%	(8.79%)	5.81%	البنك الإستثماري

كما يبين الجدول السابق رقم (4-4)، الخاص بالقطاع المالي لوحظ في البنك العربي التغير الطفيف لكلا النسبتين خلال الأعوام الثلاثة، فنسبة العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي تراوحت بين (1.1%-1.4%) ما بين عام 2011-2013، ويفسر هذا التغير الطفيف في هذه النسبة الى التغير في صافي دخل هذه الشركة ففي العام 2013 كان أعلى من الأعوام السابقة مع وجود الثبات النسبي في إجمالي الموجودات، أما بالنسبة للعائد على الأصول من صافي التدفق النقدي التشغيلي فقد لوحظ إنخفاض نسبي خلال السنوات الثلاثة بسبب الإنخفاض في صافي التدفق النقدي التشغيلي، ويعزل هذا الإنخفاض في هذه الشركة إلى التغير صافي رأس المال العامل سواء كان بالزيادة أو بالنقصان والإرتفاع أيضاً بالمصاريف غير النقدية لهذه الشركة، وبمقارنة هذين المؤشرين نلاحظ وجود إرتفاع لنسبة العائد على الأصول من صافي التدفق النقدي التشغيلي على نسبة العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي نتيجة لزيادة التدفقات النقدية التشغيلية بالمقارنة مع صافي الدخل لهذه الشركة على مدار الأعوام الثلاثة نتيجة للتغير الملحوظ بحجم رأس المال العامل.

أما بالنسبة لبنك الإسكان والبنك الإستثماري فنلاحظ أيضاً التغير النسبي البسيط لنسبة العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي الناتج عن التغير في ارباح هذه السنوات، مع البقاء على معدل متقارب لموجوداتهم، في حين أن العائد على الأصول من صافي التدفق التشغيلي فقد لوحظ وجود تغير ملحوظ في هذه النسبة فبالنسبة لبنك الإسكان في عام 2012، لوحظ أن النسبة كانت سالبة بسبب زيادة التدفق النقدي التشغيلي الخارج (زيادة حجم التسهيلات الإئتمانية، وإنخفاض الودائع)، وفي العام الذي يليه إرتفعت هذه النسبة لنفس السبب السابق ولكن بإشارة عكسية وهي (إنخفاض حجم التسهيلات، وزيادة حجم الودائع)، أما بالنسبة للبنك الإستثماري ففي العام 2012،

لوحظ إنخفاض شديد على هذه النسبة ناتجة عن التدفقات النقدية التشغيلية السالبة الناتجة عن التغيير في صافي رأس المال العامل (زيادة حجم التسهيلات، والإنخفاض في حجم الودائع) وبمقارنة هاتين النسبتين للشركات الثلاثة نلاحظ وجود إنحرافات متفاوتة بين هذين المتغيرين.

جدول (4-5)

العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع الصناعي

العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي في القطاع الصناعي				
المتوسط الحسابي	2013	2012	2011	القطاع الصناعي
18.04%	12.90%	16.33%	24.90%	البوتاس العربية
(7.64%)	(13.96%)	(0.14%)	(9.09%)	مصانع الاسمنت الأردنية
5.22%	0.18%	5.14%	10.34%	المتحدة لصناعة الحديد والصلب
العائد على الأصول من صافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع الصناعي				
المتوسط الحسابي	2013	2012	2011	القطاع الصناعي
19.92%	18.34%	16.02%	25.41%	البوتاس العربية
(3.70%)	(0.07%)	(12.00%)	0.96%	مصانع الاسمنت الأردنية
3.85%	(1.87%)	10.04%	3.37%	المتحدة لصناعة الحديد والصلب

بالنسبة للقطاع الصناعي، كما يبين الجدول رقم (4-5) في العامين 2011 و2012، كانت

نتيجة نسبة كل من العائدين على الأصول لشركة البوتاس العربية متقاربة جداً، حيث أنه من

الطبيعي أن يكون العائد لصافي التدفق النقدي التشغيلي على الأصول أن يكون مرتفعاً عن عائد صافي الدخل المحاسبي، ونتج هذا الإرتفاع الطفيف نتيجة للتغير الطفيف في المصاريف غير النقدية في هذا العام، أما في العام 2013 فقد لوحظ وجود تباين ملحوظ بين نسبة العائدين على الأصول ويعود هذا التباين إلى الإرتفاع الملحوظ في تكلفة المبيعات بنسبة تقارب (18%) عن العام الماضي.

وفي شركة مصانع الإسمنت الأردنية فقد لوحظ التذبذب في هذه النسبة خلال الأعوام الثلاثة، ويعود سبب هذا التذبذب إلى وجود خسائر محاسبية وتدفقات نقدية سالبة على مدار الأعوام الثلاثة، ففي عام 2013 بلغت الخسائر أعلى ما يمكن بالمقارنة مع باقي السنوات، وتعود اسباب هذه الخسائر والتدفقات النقدية التشغيلية السالبة إلى سبب رئيسي يمكن حصره بإنخفاض نسبة المبيعات وإرتفاع كلف البيع أيضاً.

أما في الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب فقد إرتفعت نسبة العائد من صافي الدخل على نسبة العائد من صافي التدفق النقدي التشغيلي في العام 2011، بسبب إرتفاع المصاريف (غير النقدية الخارجة)، أو ما يسمى بالتغير في رأس المال العامل (زيادة الذمم المدينة، والمطلوب من الجهات ذات علاقة)، أما في العام 2012 فقد حدث عكس ذلك تماماً فقد إرتفع العائد على الأصول من صافي التدفق النقدي التشغيلي على العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي بنسبة تقارب (50%)، نتيجة إنخفاض صافي الدخل عن عام 2011، بما يقارب (80%) بسبب الإنخفاض الملحوظ في حجم المبيعات، وهناك سبب جوهري آخر وهو زيادة التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة بسبب زيادة حجم الدائنين في هذه السنة وزيادة ما يسمى بالمطلوب لدى جهات ذات علاقة، هذه الأسباب أدت إلى زيادة صافي التدفق النقدي التشغيلي لهذه الشركة في هذا العام،

أما في العام 2013، فقد حققت هذه الشركة أرباحاً ولكن بنسبة أقل من السنة الماضية أيضاً وهذا دليل سلبي على وضع الشركة التنافسي في السوق، فقد حققت الشركة أيضاً تدفقات نقدية سالبة في هذا العام، عائدة بشكل اساسي إلى الإنخفاض بصافي الدخل، وأيضاً إلى الزيادة في التدفق النقدي الخارج لصافي راس المال العامل في هذا العام.

جدول(4-6)

العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي لقطاع الخدمات

العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي لقطاع الخدمات				
قطاع الخدمات	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
العربية الدولية للتعليم والاستثمار	13.980%	13.250%	15.404%	14.21%
البتراء للتعليم	18.620%	16.980%	16.331%	17.31%
الزرقاء للتعليم والاستثمار	10.510%	14.420%	10.479%	11.80%
العائد على الأصول من صافي التدفق النقدي التشغيلي لقطاع الخدمات				
قطاع الخدمات	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
العربية الدولية للتعليم والاستثمار	17.00%	17.58%	23.10%	19.23%
البتراء للتعليم	20.25%	25.35%	18.91%	21.50%
الزرقاء للتعليم والاستثمار	11.36%	25.44%	13.72%	16.84%

أما في قطاع الخدمات كما يبين الجدول رقم (4-6)، لوحظ التقارب المنطقي بين نسبتي العائد على الأصول من صافي الدخل المحاسبي، ومن صافي التدفق النقدي التشغيلي، كما يشير الجدول رقم (4-6) في السنوات الثلاثة قيد الدراسة، ومع وجود الإنحرافات بين هاتين النسبتين في هذا القطاع إلا وأنه سوف يكون التفسير منطقي لهذه الإنحرافات، ففي العام 2011، في ما يخص الشركة العربية للإستثمار تبين وجود إرتفاع للنسبة الثانية على الأولى ويعزا هذا الإرتفاع إلى رد المصاريف غير النقدية (مصاريف الإستهلاكات والإطفاءات) إلى صافي التدفق النقدي التشغيلي، كذلك الأمر في العامين 2012 و 2013 ، ولكن في العام 2013 كان إنحراف هذه النسبة بشكل كبير عن النسبة الأولى والسبب الرئيسي لهذا الإنحراف بالإضافة إلى السبب السابق هو الزيادة في التدفق النقدي التشغيلي الداخل الناتج عن الزيادة في الذمم المدينة لهذا العام.

وفي شركة البتراء للتعليم لوحظ أيضاً ما ظهر معنا في التحليل السابق للشركة العربية للإستثمار للعامين 2011 و 2013 ، وهو وجود إنحراف بسيط بين هذين النسبتين، أما في العام 2012، فقد تبين وجود إرتفاع لصافي التدفق النقدي التشغيلي، العائد إلى الزيادة في التدفقات النقدية الداخلة لصافي راس المال العامل (زيادة الإيرادات المقبوضة مقدماً).

كذلك الأمر شركة الزرقاء للتعليم والإستثمار، وعلى الرغم من الزيادة في حجم الأصول على مدار السنوات الثلاث بنسبة (50%)، إلا وأنه في عامي 2011 و 2013 ، كانت نسبة الإنحراف بسيطة بالمقارنة مع العام 2013، وعلى الرغم من تقارب مستوى الأرباح للأعوام الثلاثة فقد أدى الإرتفاع في صافي التدفق النقدي التشغيلي في العام 2013 والناتج عن الزيادة في حجم الدائون والإيرادات المقبوضة مقدماً إلى زيادة نسبة الإنحراف في هذا العام عن الأعوام الأخرى.

لوحظ من نتائج التحليل المالي لهذه العلاقة من خلال دراسة الانحرافات لكل من القطاعات الثلاثة وجود علاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي، حيث أن أكبر نسبة لمتوسط للانحرافات كانت للقطاع الصناعي يليه القطاع المالي والخدمي على التوالي نتيجة للتغير الملحوظ بالمصاريف غير النقدية وصافي رأس المال العامل كما تم ذكره بالتحليل أعلاه وأيضاً الإنخفاض الحاصل في صافي الدخل المحاسبي نتيجة زيادة كلفة المبيعات و إنخفاض المبيعات في القطاع الصناعي أما في القطاع المالي نلاحظ أن متوسط العائد من صافي التدفق النقدي التشغيلي أعلى من العائد من صافي الدخل المحاسبي نتيجة للتغير الملحوظ في صافي رأس المال العامل والمصاريف غير النقدية بشكل عام لكل من الشركات الثلاثة أما في قطاع الخدمات لوحظ الإرتفاع الملحوظ والمبرر لنسبة العائد من صافي التدفق النقدي التشغيلي على العائد من صافي الدخل نتيجة الزيادة الملحوظة لحجم رأس المال العامل في هذا القطاع نتيجة للإعتماد بنسبة كبيرة على النقد المتحصل او المقبوض مقدماً بحسب طبيعة عمل هذه الشركات.

ثالثاً: مقارنة العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي (ROE) مع العائد على حقوق الملكية من صافي التدفق النقدي التشغيلي:

سيتم في هذا الجزء دراسة العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي، وأثرهما على جودة الأرباح بالإعتماد على المقارنة بين العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي، والعائد على حقوق الملكية من صافي التدفق النقدي التشغيلي، حيث سيتم دراسة هاتين النسبتين وقياس أثر الانحرافات فيما بينهما، لمعرفة أثرهما على جودة الأرباح في القطاعات الثلاثة.

جدول(4-7)

العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي و صافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع المالي

العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي في القطاع المالي				
القطاع المالي	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
البنك العربي	6.90%	6.74%	8.75%	7.47%
بنك الإسكان	10.65%	10.99%	11.00%	10.88%
البنك الإستثماري	7.28%	8.32%	8.55%	8.05%
العائد على حقوق الملكية من صافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع المالي				
القطاع المالي	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
البنك العربي	27.02%	23.60%	16.70%	22.44%
بنك الإسكان	24.47%	(17.00%)	52.92%	20.13%
البنك الإستثماري	30.48%	(46.06%)	23.17%	2.53%

يوضح لنا الجدول رقم (4-7) طبيعة العلاقة في شركات القطاع المالي بين النسبة للعائد

على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي، وصافي التدفق النقدي التشغيلي، ففي البنك العربي

نلاحظ انه وفي عام 2011 وعام 2012 كانت نسبة العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل

المحاسبي متقاربة، على العكس من النسب المقارنة بها ففي عام 2011، كان معدل الأرباح

المحاسبية لهذه الشركة متقارب، أما صافي التدفق النقدي التشغيلي كان أعلى ما يمكن بالنسبة

للسنوات الثلاثة بسبب زيادة حجم ودائع العملاء، (مطلوبات متداولة) مما أدى إلى إرتفاع نسبة

العائد على حقوق الملكية من صافي التدفق النقدي التشغيلي للعام 2011 عن عام 2012، و

2013، اما بالنسبة للفرق بين النسبتين اعلاه فلوحظ أن سبب الإنحراف الرئيسي فيما بينهما يعود إلى المصاريف غير النقدية في هذا العام (كالإستهلاكات، والمخصصات) وأيضاً إلى صافي التغير الموجب في رأس المال العامل، أما في العام 2013 فقد إرتفعت النسبة الأولى بمعدل درجتين عن عام 2012، وإنخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية من صافي التدفق النقدي التشغيلي بمعدل 7 درجات عن عام 2013، وسبب إرتفاع هذه النسبة هو زيادة حجم الإستثمار بمنح حجم اكبر من التسهيلات الإئتمانية الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الأرباح، وإنخفاض حجم النقدية التشغيلي.

أما فيما يخص بنك الإسكان فنلاحظ الثبات النسبي للمتغير الأول على مدار السنوات الثلاثة، بسبب ثبات حجم الأرباح المحاسبية، أما على المستوى النقدي التشغيلي فقد كان المتغير في عام 2011 موجباً وهذا دليل على حصول تدفق نقدي تشغيلي موجب، أما في العام 2012 فقد إنخفضت التدفقات النقدية التشغيلية لتصبح سالبة بسبب زيادة حجم التسهيلات وخفض حجم ودائع العملاء، (صافي التغير في رأس المال العامل سالب)، وفي العام 2013 إرتفع ليتخطى العام 2011، والسبب الرئيسي ايضاً هو التغير في صافي رأس المال العامل (زيادة حجم ودائع العملاء)، لذلك نلاحظ أن نسبة الإنحراف في السنوات الثلاثة تتغير حسب نسبة التغير في صافي رأس المال العامل.

أما فيما يخص البنك الإستثماري، نلاحظ ثبات نسبة العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي و وتذبذبها لصافي التدفق النقدي التشغيلي ويعود ذلك لنفس أسباب الشركة السابقة، للأعوام الثلاثة.

في هذا القطاع نلاحظ وجود تأثير لصافي التغير في رأس المال العامل على نسبة الإنحراف بين المتغيرين سواء أكان سالباً أم موجباً، وهذا التغير سوف يقودنا في نتائج هذه الدراسة

إلى تحديد العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي، وصافي التدفق النقدي التشغيلي، ودراسة أثرهما على جودة ارباح الشركة.

جدول (4-8)

العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي و صافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع الصناعي

العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي في القطاع الصناعي				
القطاع الصناعي	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
البوتاس العربية	29.52%	19.84%	14.74%	21.37%
مصانع الاسمنت الأردنية	(16.10%)	(0.65%)	(30.90%)	(15.88%)
المتحدة لصناعة الحديد والصلب	12.89%	5.75%	0.32%	6.32%
العائد على حقوق الملكية من صافي التدفق النقدي التشغيلي في القطاع الصناعي				
القطاع الصناعي	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
البوتاس العربية	30.62%	18.00%	20.95%	23.19%
مصانع الاسمنت الأردنية	1.62%	(22.26%)	(0.16%)	(6.94%)
المتحدة لصناعة الحديد والصلب	4.68%	14.64%	(3.31%)	5.34%

في القطاع الصناعي يشير الجدول رقم (4-8) إلى إنخفاض مستوى صافي الدخل المحاسبي على مدار السنوات الثلاثة لشركة البوتاس العربية، نتيجة لإرتفاع نسبة كلفة المبيعات والإنخفاض الملحوظ في حجم المبيعات ففي هذه الأعوام كان هذا السبب الرئيس لإنخفاض صافي الدخل

المحاسبي في هذا القطاع، ففي عام 2011 و 2012 لوحظ وجود إنحرافات بسيطة بين العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي، أما في العام 2013 فقد إرتفع العائد من صافي التدفق النقدي التشغيلي ويعد ذلك إلى الإنخفاض بحقوق الملكية نتيجة للإنخفاض في حجم الأرباح المدورة الأمر الذي أدى إلى إرتفاع هذه النسبة

أما في شركة مصانع الإسمنت الأردنية نلاحظ انه وفي الأعوام الثلاثة على التوالي تحقيق هذه الشركة خسائر وبنسبة مرتفعة جداً نتيجة لإنخفاض المبيعات وإزدياد الكلفة الأمر الذي إنعكس سلباً على مستوى الشركة النقدي التشغيلي، فقد كانت نسبة الإنحراف مرتفعة جداً بين متغيري المقارنة ففي العام 2012 لوحظ وجود فجوة كبيرة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي نتيجة لتحويل المصاريف غير النقدية (مخصص نهاية الخدمة للموظفين) إلى مصاريف نقدية في هذا العام الأمر الذي أدى إلى تقادم وضع الشركة التشغيلي المالي بالإضافة إلى الإنخفاض في صافي الدخل المحاسبي نتيجة للأسباب السابقة.

أما في شركة الحديد والصلب، بالإضافة إلى إنخفاض صافي الدخل المحاسبي على مدار سنوات الدراسة تدريجياً، لوحظ وجود إنحرافات كبيرة بين النسبتين، حيث ان التغير في رأس المال العامل كان السبب الرئيسي في هذا الإنحراف ففي العام 2011 و 2013 كان نسبة الإنخفاض كبيرة في حجم رأس المال العامل (-7.844) مليون و (-2.11) مليون على التوالي مما أدى إلى إنخفاض العائد من صافي التدفق النقدي التشغيلي لهذه الأعوام فقد إنخفض صافي التدفق النقدي التشغيلي من (1.85) مليون تدفق موجب في عام 2011 إلى (1.145) مليون تدفق سالب في العام 2013، أما في العام 2013 فقد لوحظ زيادة العائد من صافي التدفق النقدي التشغيلي نتيجة للزيادة في رأس المال العامل ليصل إلى (2.33) مليون الأمر الذي أدى إلى زيادة صافي التدفق

النقدي التشغيلي ليصل إلى (5.279) تدفق موجب بالإضافة إلى الإنخفاض الملحوظ في صافي الدخل المحاسبي.

جدول (4-9)

العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي و صافي التدفق النقدي لقطاع الخدمات

العائد على حقوق الملكية من صافي الدخل المحاسبي لقطاع الخدمات				
قطاع الخدمات	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
العربية الدولية للتعليم والاستثمار	20.02%	17.68%	18.37%	18.69%
البتراء للتعليم	22.08%	20.57%	20.89%	21.18%
الزرقاء للتعليم والاستثمار	13.88%	19.54%	15.94%	16.45%
العائد على حقوق الملكية من صافي التدفق النقدي التشغيلي لقطاع الخدمات				
قطاع الخدمات	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
العربية الدولية للتعليم والاستثمار	24.67%	25.53%	27.56%	25.92%
البتراء للتعليم	24.22%	32.55%	24.18%	26.99%
الزرقاء للتعليم والاستثمار	15.01%	42.07%	20.88%	25.98%

في هذا القطاع نلاحظ من الجدول رقم (4-9)، الإستقرار النسبي في دخل الشركات الثلاثة لأعوام الدراسة، أما بالنسبة لصافي التدفق النقدي التشغيلي فإنه يتبين لنا من النسب السابقة أن هناك تغير ملحوظ لهذه الشركات على مدار السنوات الثلاثة، ففي الشركة العربية الدولية للتعليم

والاستثمار، لوحظ وجود زيادة في الإنحراف بين النسبتين على مدار الأعوام الثلاثة، كان السبب الرئيسي لهذه الإنحرافات هو زيادة المصاريف غير النقدية بشكل اساسي لهذه الشركة.

أما في شركة البتراء للتعليم، فإن السبب الرئيسي في التغير في صافي التدفق النقدي التشغيلي، هو التغير في صافي رأس المال العامل على مدار الأعوام الثلاثة، حيث أن زيادة أو إنخفاض المصاريف المستحقة، والإيرادات المقبوضة مقدماً كان له الدور الأساسي في هذه الإنحرافات، وفي ظروف مشابهة فإن أسباب الإنحرافات في جامعة الزرقاء للتعليم والاستثمار، هي كذلك المصاريف غير النقدية وصافي التغير في رأس المال العامل.

نلاحظ في هذا القطاع أيضاً، الأثر الواضح لبنود رأس المال العامل على تحديد نسبة الإنحراف بين صافي الدخل المحاسبي، وصافي التدفق النقدي التشغيلي، وما له من أثر أو دليل على جودة الأرباح في هذا القطاع للأعوام الثلاثة كم تم ذكره سابقاً.

نلاحظ من نتائج التحليل المالي لهذه العلاقة أنه في القطاعات الثلاثة أثر صافي الدخل على صافي التدفق النقدي التشغيلي وبمقارنة هذه القطاعات نلاحظ أن أكبر نسبة إنحراف بين هذه القطاعات هو القطاع الصناعي، يليه القطاع المالي والخدمي على التوالي وبدراسة العلاقة السابقة نلاحظ تكرار الأسباب للعلاقة التي تسبقها ألا وهي تأثير رأس المال العامل والمصاريف النقدية للقطاعات الثلاثة مما أدى إلى توليد هذه الإنحرافات.

3.4 نتائج إختبار فرضيات الدراسة.

وفقاً لنموذج الدراسة وفرضياتها، تبحث الدراسة بين متغيرين أساسيين يمثلان صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة الأرباح، وتطلب الأمر عرض هذه المتغيرات وبيان كيفية إحتسابها، وذلك تمهيداً لتحليل وتفسير نتائج الفرضيات التي تسعى الدراسة للتحقق منها، حيث تم إستخدام عدة إختبارات لتحديد هذه العلاقة أهمها طريقة الإنحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression)، والتي تم إختبار الفرضية الرئيسية بناءً عليها، وطريقة الإنحدار البسيط (Simple regression) والتي تم إختبار علاقة صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة الأرباح للفرضيات الفرعية و لكل قطاع على حده.

أولاً: إختبار الفرضية الرئيسية.

وتتص هذه الفرضية على:

H₀: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية كمؤشر لجودة الأرباح

لإختبار الفرضية الرئيسية، تم إستخدام اختبار الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) للتعرف على أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية (القطاع المالي، والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات) كمؤشر لجودة الأرباح، والجدول (4-10) يبين هذه النتائج:

الجدول (10-4)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في

الشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعات الثلاثة كمؤشر لجودة الأرباح

مستوى دلالة T	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	Beta	الخطأ المعياري	B	صافي الدخل المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية
*0.000	7.438	1.96	0.357	0.0670	0.497	القطاع المالي
*0.000	-8.170	1.96	-0.427	0.0650	0.530-	القطاع الصناعي
*0.000	10.330	1.96	0.522	0.0420	0.430	قطاع الخدمات

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (10-4)، وبمتابعة قيم إختبار (T) المحسوبة أن المتغير المستقل والمتعلق بـ (بصافي الدخل المحاسبي في القطاع المالي، والقطاع الصناعي، وقطاع الخدمات) له تأثير على صافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة الأرباح، حيث بلغت قيم (T) المحسوبة (7.438، -8.170، 10.330) على التوالي في حين تم إستخراج قيمة (T) الجدولية للقطاعات الثلاثة وبلغت (1.96)، وهي قيم معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يفسر وجود علاقة إرتباطية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي بحث يؤثر المتغير الأول على المتغير الثاني، وكنتيجة لهذه العلاقة لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول

الفرضية البديلة والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية كمؤشر لجودة الأرباح) .

الجدول (4-11)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression للتنبؤ بتوظيف التدفق النقدي

التشغيلي كمؤشر لجودة الأرباح من خلال صافي الدخل المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية

ترتيب دخول	قيمة R ²	قيمة (F)	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	معامل التحديد				
القطاع الصناعي	0.1190	53.88	1.96	12.263	*0.000
القطاع المالي	0.2190	55.55	1.96	-10.148	*0.000
قطاع الخدمات	0.3350	66.39	1.96	8.308	*0.000

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

كما نلاحظ من الجدول رقم (4-11)، أنه و عند إجراء تحليل الإنحدار المتعدد التدريجي

(Stepwise Multiple Regression)، لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حده في المساهمة

في النموذج الرياضي الذي يمثل علاقة صافي الدخل المحاسبي في الشركات المساهمة العامة

الأردنية في (القطاع المالي، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات) على التدفق النقدي التشغيلي

كمؤشر لجودة الأرباح، كما يتضح من الجدول رقم (4-11)، والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات

المستقلة في معادلة الانحدار، حيث بلغت قيم (T) المحسوبة (12.263، -10.148، 8.308)

على التوالي في حين تم إستخراج قيمة (T) الجدولية للقطاعات الثلاثة وبلغت (1.96)، وهي قيم معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، فإن متغير القطاع الصناعي جاء في المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (11.9%) من التباين في المتغير التابع، في حين دخل متغير القطاع المالي في العمل في المرتبة الثانية، كما لوحظ أيضاً من نتائج التحليل المالي حيث فسر مع القطاع الصناعي ما نسبته (21.9%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير قطاع الخدمات، حيث فسر مع المتغيرات السابقة (33.5%) من التباين في المتغير التابع (التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة الأرباح).

لاحقاً للتحليل الإحصائي السابق، وبعد دراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع بواسطة طريقة الإنحدار المتعدد التدريجي لوحظ أن القطاع الصناعي صنف كأول المتغيرات تأثيراً لصافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي، يليه القطاع المالي والقطاع الخدمي على التوالي، حيث لاحظ الباحث هذا التأثير أيضاً من خلال عملية التحليل المالي في الجزء الأول.

ثانياً: إختبار الفرضيات الفرعية.

وللتحقق من تأثير صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة أرباح الشركات المساهمة العامة، فقد تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى ثلاث فرضيات فرعية، وتم إستخدام طريقة الإنحدار البسيط (Simple Regression) لإختبار تلك الفرضيات، والجدول التالية تبين النتائج التي تم الحصول عليها عند إختبار كل فرضية على حده وكالاتي:

1. الفرضية الفرعية الأولى h_01 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي كمؤشر لجودة الأرباح .

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression)، للتعرف على أثر صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي كمؤشر لجودة الأرباح، والجدول (4-12) يوضح ذلك.

الجدول (4-12)

اختبار الانحدار البسيط للتعرف على أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي كمؤشر لجودة الأرباح

الدلالة الاحصائية	قيمة (F)	R2	Beta	R
		معامل التحديد (التأثير)	اتجاه العلاقة	الارتباط
*0.001	10.206	0.194	0.441	0.441

* ذات دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

كما يتضح من الجدول (4-12) بلغت قيمة (F) الاحصائية (10.206) بمستوى دلالة احصائية أقل من مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، مما يشير إلى أن أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي كمؤشر لجودة الأرباح بلغ نسبة (19.4%)، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية

البديلة، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العامة في القطاع المالي كمؤشر لجودة الأرباح.

2. **الفرضية الفرعية الثانية ho2:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي كمؤشر لجودة الأرباح .

لإختبار الفرضية الفرعية الثانية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression)، للتعرف على أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي كمؤشر لجودة الأرباح، والجدول (4-13) يوضح ذلك.

الجدول (4-13)

اختبار الانحدار البسيط للتعرف على أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي كمؤشر لجودة الأرباح

الدلالة الاحصائية	قيمة F	R2 معامل التحديد (التأثير)	Beta اتجاه العلاقة	R الارتباط
*0.000	20.559	0.275	0.525	0.525

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

لوحظ من الجدول (4-13) أن قيمة المتغير الاحصائي (F) بلغت (20.559) بمستوى

دلالة احصائية أقل من مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، مما يشير إلى أن أثر صافي الدخل المحاسبي على

صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي

كمؤشر لجودة الأرباح بنسبة (27.5%)، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي كمؤشر لجودة الأرباح.

3. الفرضية الفرعية الثالثة H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاع الخدمات كمؤشر لجودة الأرباح .

لإختبار الفرضية الفرعية الثانية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للتعرف على أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاع الخدمات كمؤشر لجودة الأرباح، والجدول (4-14) يوضح ذلك.

الجدول (4-14)

اختبار الانحدار البسيط للتعرف على أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاع الخدمات كمؤشر لجودة الأرباح

الدلالة الاحصائية	قيمة (F)	R2 معامل التحديد (التأثير)	Beta اتجاه العلاقة	R الارتباط
*0.004	7.201	0.040	0.202	0.202

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (4-14) أن قيمة المتغير الاحصائي (F) بلغت (7.201) بمستوى دلالة احصائية أقل من (0.05) مما يشير إلى أثر صافي الدخل المحاسبي على صافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاع الخدمات كمؤشر لجودة الأرباح بنسبة (4%)، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاع الخدمات كمؤشر لجودة الأرباح.

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

1.5 الإستنتاجات.

2.5 التوصيات.

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

1.5 الإستنتاجات.

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى الإستنتاجات التالية:

أولاً: من خلال دراسة العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لتحديد جودة الأرباح، أظهر البحث العلاقة الحتمية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي ثم اثر هذه العلاقة في تكريس الثقة بالارقام التي تظهرها القوائم لدى معدي القوائم المالية ومستخدميها.

ثانياً: تبين من خلال هذه الدراسة أن صافي التدفق النقدي التشغيلي، يعتبر مؤشر ذات تأثير واضح على جودة الأرباح، فقد لوحظ من نتائج التحليل المالي لكل قطاع على حده، وجود (تقارب، أو إرتفاع، أو إنخفاض) لمستوى صافي التدفق النقدي التشغيلي بالنسبة إلى صافي الدخل المحاسبي.

ثالثاً: عدم الإعتماد الكلي على رقم صافي الدخل المحاسبي وحده بل ان من اساسيات قراءة الارباح عدم التركيز فقط على الرقم الاجمالي للدخل (الارباح)، بل يجب معرفة مصادر ومكونات هذا الدخل، كما انه ينبغي التركيز على معرفة نسبة الارباح من النشاط التشغيلي (الاساسي) للوحدة الاقتصادية، وعدم الاغترار بالأرباح من المصادر الاستثمارية او المصادر الاستثنائية غير المتكررة.

التوصيات.

يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: ضرورة إعتداد الشركات المساهمة العامة الأردنية في تقييم أنشطتها التشغيلية على رقم صافي التدفقات النقدية التشغيلية، لتقييم مستوى نجاح هذه الشركات وعدم إعتبار هذا الرقم وكأنه رقم مكمل لإعداد القوائم المالية.

ثانياً: ضرورة إبتعاد أعضاء الإدارة التنفيذية عن الممارسات التي تؤدي إلى تشويه رقم الأرباح، بإعتبار أن معظم المستثمرين الحاليين والمستقبليين ينظرون إلى هذا الرقم بأنه دليل على نجاح هذه الشركات، مما قد يكون له الأثر السلبي على مستوى ووضع الإستثمار لهذه الشركات.

ثالثاً: يفضل عدم إعتداد هذه الشركات عن الأنشطة غير التشغيلية لتحقيق الأرباح.

رابعاً: توجيه الجهات الرقابية لتطوير نموذج لدراسة جودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة.

المقترحات الخاصة بالبحوث المستقبلية.

1. محاولة تطوير نموذج خاص وتحديد المقاييس الملائمة لتقييم جودة الأرباح، وزيادة القدرة في الإعتماد على بعض المتغيرات لتحديد جودة الأرباح في الشركات.
2. إجراء دراسات متعددة حول نفس الموضوع في كل قطاع وذلك لتنوع الأنشطة الرئيسية في كل قطاع على حده، وذلك للتأكد من مطابقة نتائج الدراسة الحالية.
3. إجراء دراسة تحليلية للأنشطة التشغيلية في كل قطاع، لتحديد أسس معينه في طرق تقييم هذه الأنشطة والقدرة على مقارنتها.

أولاً: المراجع العربية

- أبو عجيبة، عماد، وحمدان، علام . (2012) " جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح " دليل من الأردن، *المجلة العربية للمحاسبة*، 158- 184 .
- أبو علي، سوزي و الدبعي، مأمون و أبو نصار، محمد (2011)، " أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية" ، *المجلة الاردنية في ادارة الاعمال*، المجلد 7. 68(1)
- أبو نصار، محمد(2010)، *محاسبة الشركات / الأصول العلمية والعملية / أشخاص وأموال*، ط.2، عمان، دائرة المكتبة الوطنية.
- الأمين، محمد بدر الدين إبراهيم، (1999)، " دور وأهمية التدفقات النقدية للمستثمرين (دراسة اختباريه على الشركات السعودية)"، *مجلة البحوث المحاسبية*، المجلد 3، (2)، 237-261.
- جبر، جمال والدبعي ، مأمون (2008)، "أثر اشارة الارباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية على محتوَاهما المعلوماتي" ، *المجلة الاردنية في ادارة الاعمال*، المجلد 4. (1) 1-23 .
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2006). *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*. عمان. الأردن.
- حداد، فايز (2007). *الادارة المالية*. طبعة 1، عمان، مطابع الدستور التجارية.
- حماد، طارق عبد العال (2006). "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حمدان، علام (2012). "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية* ، المجلد 20، (1) ، 265-301 .
- خدّاش، حسام الدين والعبادي، محمد عيسى (2005). "علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم" *مجلة دراسات العلوم الإدارية*. المجلد 32. (1) 141-153.

- الخلايلة، محمود عبد الحليم (2004). "مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي".
المجلة العربية للعلوم الإدارية. المجلد 11. (2) 183-204.
- دباس، زياد، (2013). "مخاطر تراجع الثقة في الشركات المساهمة العامة"، *جريدة الرأي*، مقال منشور،
الأربعاء، 2 تشرين الأول.
- دحدوح، حسين، (2008). "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 24، (2)، 203-235.
- درغام، سوزان عطا. (2008) "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين"، (رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.
- السيد أحمد، عبد الناصر، (2008). "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان". (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط: عمان. الأردن.
- شبيطة، معاذ و ابو نصار، محمد (2005). "الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لاداء المنشأة دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان"، *مجلة العلوم الإدارية*، المجلد 2. (32) 279-298.
- العكشة، وائل، و خدّاش، حسام الدين (2007)، *محاسبة الشركات (اشخاص واموال)*، ط.4، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- علي، ماهر محمد، (2003). "أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير السيولة: دراسة ميدانية". (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك: اربد. الأردن.

- قديمي، ثائر و الكيلاني، قيس، (2006). استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية (دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية (2000-2003)، (بحث غير منشور)، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان، الأردن.
- قراقيش، سائد ، (2009). " تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح :دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان ". أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- مطر، محمد (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط.2، عمان ، دار وائل للنشر.
- مطر، محمد(2007). مبادئ المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية - ومشاكل الإعراف والقياس والإفصاح الجزء الأول والثاني، طبعة 4 . عمان : دار وائل للنشر.
- المعيني، سعد(2011). "قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية "دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية"، مجلة العلوم الإقتصادية وإدارية، المجلد(64)، (17)، 96-117.
- المليجي، ابراهيم. (2009). "دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في قياس أداء الشركات المساهمة المصرية".
<http://repository.ksu.edu.sa>
- همال سمية، سديرة حرية.(2006)، "دور الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المالية"، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس) ، جامعة الجزائر، الجزائر.
- يوسف، أحمد محمود (1997). "المحاكاة التاريخية والمستقبلية للقدرة التنبؤية لمفاهيم التدفق النقدي والربح المحاسبي (دراسة تطبيقية لقطاع الغزل والنسيج 1973-1993)"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد 199، 8-231.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abbadi, S. & Al-Zyoud, A, (2012). " The Impact of Non Executive Directors Fees, Board Meeting Frequency and Non Executive Directors Meeting Frequency on Earnings Management". *Jordan Journal of Business Administration*, Vol. 8, No. 1, pp.197-207.
- Altamuro, Jennifer, & Beatty, Anne, 2006, "**Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?**" Working Paper, (On-Line), available: [http:// www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Anthony, Robert, Hawkins, David, & A. Merchant, Kenneth, (2011), "*Accounting: texts and cases*, (13th Ed.), McGraw-Hill Education.
- Atrill, Peter, (2001). " Profit Is Not Enough", *Accountancy*, Vol. 127, No.1293, pp 134 – 137.
- Bell ovary, Jodi L., Don E. Giacomino., & Michael D. Akers, (2005), "Earnings Quality: It's Time to Measure and Report", *The CPA Journal*, November, pp 32-37.
- Carslaw, C.A., & Mills, J.R, (1999). "Developing Ratios for Effective Cash Flow Statement Analysis", *Journal of - Accountancy*, November, pp 70-63.
- Chan Konan., Chan Louis K.C., Jegadeesh Narasimhan., & Lakonishok Josef., (2006). "Earnings Quality and Stock Returns", *Journal of Business*, Vol.79, No 3, pp 1041-1082.
- C.S. Agnes Cheng, Joseph Johnston, & Cathy Zishang Liu, (2013) "The supplemental role of operating cash flows in explaining share returns: Effect of various measures of earnings quality", *International Journal of Accounting and Information Management*, Vol. 21, No.1, pp.53 – 71.
- Dechow , Patricia M.,& Dichev Ilia D.,(2002), "The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors", *The Accounting review*, vol. 77, Supplement, pp 35-59
- Dechow Patricia M., & Schrand Catherine M., (2004), "*Earnings Quality*", The Research Foundation of CFA Institute.
- Demerjian Peter., Lev Baruch, & Sarah Mc Vay., (2007), "*Managerial Ability and Earnings Quality*", Working Paper University of Michigan.

- Garrison, Ray H., Noreen, Eric W., Brewer, Peter C, Mardini,& Rania Uwaydah,(2011). "*Managerial accounting*" (14th Ed.), McGraw-Hill Higher Education.
- Hock, Brain. & Roden, Lynn, (2010). *Certified management accountant* (Part2), Oxford, Ohio, 45056, p 10.
- Kieso, D.E, Weygandt, Jerry, & T. Warfield. (2005). *International accounting*, New Jersey: John Wiley & Sons.
- Kieso, D.E, Weygandt, Jerry, & T. Warfield. (2009), "*Fundamental of intermediate accounting*", New Jersey: John Wiley & Sons.
- Mulford, Charles. W & Comiskey, Eugene, E, (2002), "*The Financial numbers game*" John Wiley & Sons, Inc., USA. 2002
- Needles, B.E., & Powers, M. (2004). "*Financial accounting*", (8th Ed.). New York: Houghton Mifflin Company.
- Penman, Stephen H., 2003, "The Quality of Financial Statements: Perspectives from the Recent Stock Market Bubble", *Accounting Horizons*, Supplement, pp 77-96.
- Ross, Stephen A., Westerfield, Randolph W., Jordan, Bradford D,& Bley, Jorg, (2012). "*Fundamentals of corporate finance*", (1st Ed,) McGraw-Hill Higher Education.
- Schroeder, R., & Clark, M, (2001). *Accounting theory and analysis*, John Wiley & Sons, Inc.
- The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Newsletter., (2005), "*Earnings Quality and its Relationship with Aspects of Corporate Governance: an Investor Perspective*", (On-Line), available: [http:// www.afaanz.org/newsletter](http://www.afaanz.org/newsletter).
- Widjaja, L., & Jones, S. (1998). "The Decision Relevance of Cash Flow Information" A Note. *ABACUS*. Vol .34, No.2, pp 204 -219.
- Williams, Jan, Haka, Susanand, & F. Meigs, Robert. (2002), *Financial and managerial accounting*, (12th Ed.), McGraw-Hill Higher Education.

الملاحق:

ملحق رقم (1)

قائمة المركز المالي للقطاع المالي

البنك الإستثماري			بنك الإسكان			البنك العربي			قائمة
2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	المركز المالي
72,605,317	47,545,437	39,366,571	1,212,222,931	1,043,819,775	1,103,176,880	4,331,096,000	3,354,402,000	3,964,882,000	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
65,510,489	70,630,082	79,108,582	523,170,889	856,146,761	962,413,497	2,676,405,000	4,044,307,000	3,415,545,000	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,418,000	230,778	3,942,065	21,812,000	-	29,664,974	241,943,000	232,417,000	361,490,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
7,399,431	9,589,936	11,778,182	24,105,311	56,024,227	81,379,226	176,900,000	322,742,000	223,808,000	موجودات مالية للمتاجرة
10,406,392	12,174,711	13,406,061	587,198	589,254	614,253	205,461,000	288,252,000	357,532,000	موجودات مالية متوفرة للبيع
127,803,961	105,394,480	143,208,743	2,498,555,480	2,195,482,801	2,017,089,174	4,697,969,000	4,057,170,000	4,032,873,000	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	-	-	1,123,719,000	1,119,506,000	1,060,196,000	استثمارات في شركات حليفة
430,882,813	404,311,268	350,008,522	2,662,847,949	2,683,882,296	2,502,052,866	10,539,256,000	9,937,597,000	10,003,554,000	تسهيلات انتمائية - صافي
-	33,894,449	31,315,775	-	189,717,804	161,898,504	-	703,564,000	578,693,000	مخصص تسهيلات انتمائية
-	7,792,557	5,253,182	-	67,430,092	56,376,453	-	194,592,000	150,414,000	فوائد معلقة
24,022,167	21,488,869	26,387,692	139,324,195	117,056,900	110,644,071	200,619,000	206,860,000	210,637,000	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
4,415,557	4,552,123	2,131,456	25,199,432	21,957,096	22,249,372	23,486,000	17,758,000	18,242,000	موجودات ضريبية مؤجلة
34,458,927	32,596,411	22,434,100	119,264,970	116,668,499	108,685,374	321,518,000	331,405,000	272,726,000	موجودات أخرى
778,923,054	708,514,095	691,771,974	7,227,090,355	7,091,627,609	6,937,969,687	24,538,372,000	23,912,416,000	23,921,485,000	مجموع الموجودات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المطلوبات:
517,866,177	458,081,546	469,626,566	5,093,448,045	4,727,188,041	4,833,916,135	15,794,047,000	15,015,865,000	14,682,026,000	ودائع عملاء
46,650,847	11,044,231	18,270,292	592,859,602	839,568,059	541,044,519	1,752,700,000	2,172,535,000	2,512,210,000	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

44,075,189	56,336,663	53,517,975	227,876,049	260,717,509	333,320,855	2,449,621,000	2,346,998,000	2,021,692,000	تأمينات نقدية
15,663,001	33,822,859	3,623,862	17,004,724	31,299,471	10,138,185	1,500,000	-	358,155,000	أموال مقترضة
818,193	616,660	925,740	1,762,896	1,762,896	700,000	5,433,000	4,482,000	10,288,000	مطلوبات ضريبية مؤجلة
14,321,497	13,379,119	13,910,073	237,043,512	184,426,671	170,214,375	579,657,000	497,025,000	523,590,000	مطلوبات أخرى
639,394,904	573,281,078	559,874,508	6,169,994,828	6,044,962,647	5,889,334,069	20,582,958,000	20,036,905,000	20,107,961,000	مجموع المطلوبات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين:
100,000,000	100,000,000	100,000,000	252,000,000	252,000,000	252,000,000	534,000,000	534,000,000	534,000,000	رأس المال المصرح به
100,000,000	100,000,000	85,250,000	252,000,000	252,000,000	252,000,000	534,000,000	534,000,000	534,000,000	رأس المال المكتتب به
100,000,000	100,000,000	85,250,000	252,000,000	252,000,000	252,000,000	534,000,000	534,000,000	534,000,000	رأس المال المدفوع
17,682,152	16,055,800	14,710,442	141,068,190	128,758,427	117,202,264	421,741,000	375,885,000	340,744,000	احتياطي قانوني
-	-	-	33,222,068	33,222,068	33,222,068	614,920,000	614,920,000	614,920,000	احتياطي اختياري
4,230,548	3,805,907	17,297,340	32,534,147	27,565,299	24,453,626	1,099,156,000	1,267,142,000	1,267,142,000	الاحتياطات الأخرى
-	-	-	357,925,469	357,925,469	357,925,469	859,626,000	859,626,000	859,626,000	علاوة الإصدار
7,000,000	8,000,000	8,000,000	-	63,000,000	63,000,000	-	160,200,000	133,500,000	أرباح مقترح توزيعها
-	-	-	42,274,698-	25,903,209-	7,670,194-	-	36,393,000	42,476,000	فروقات ترجمة عملات أجنبية
1,086,382	330,893	1,035,208	388,830-	311,778-	286,779-	-	98,490,000-	39,397,000-	التغير المتراكم في القيمة العادلة
8,754,630	6,315,943	5,129,048	197,730,117	114,586,407	98,798,637	425,971,000	125,835,000	60,513,000	الأرباح (الخسائر) المدورة
138,753,712	134,508,543	131,422,038	971,816,463	950,842,683	938,645,091	3,955,414,000	3,875,511,000	3,813,524,000	مجموع حقوق المساهمين
774,438	724,474	475,428	85,279,064	95,822,279	109,990,527	-	-	-	حقوق الأقلية
778,923,054	708,514,095	691,771,974	7,227,090,355	7,091,627,609	6,937,969,687	24,538,372,000	23,912,416,000	23,921,485,000	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ملحق رقم (2)

قائمة الدخل للقطاع المالي

البنك الإستثماري			بنك الإسكان			البنك العربي			قائمة الدخل
2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	
48,184,866	45,587,043	41,458,023	364,915,097	336,437,636	292,416,961	1,027,810,000	954,607,000	847,331,000	الفوائد الدائنة
24,521,847	19,212,605	16,728,896	107,298,100	98,229,873	90,896,732	438,103,000	408,676,000	341,428,000	مصاريف تمويل
23,663,019	26,374,438	24,729,127	257,616,997	238,207,763	201,520,229	589,707,000	545,931,000	505,903,000	صافي الفوائد
5,599,902	4,922,370	4,309,221	33,522,764	33,386,951	35,086,392	162,846,000	151,231,000	153,941,000	صافي العمولات
29,262,921	31,296,808	29,038,348	291,139,761	271,594,714	236,606,621	752,553,000	697,162,000	659,844,000	صافي الفوائد والعمولات
1,347,223	709,106	2,952,423	1,341,553	-	13,510,492	11,815,000	11,882,000	2,419,000	أرباح موجودات وأدوات مالية
1,688,062	3,144,390	3,201,430	27,159,715	24,134,579	19,932,048	17,704,000	37,705,000	36,511,000	أرباح عملات أجنبية
2,128,048	6,994,834	1,300,090	37,334,924	31,745,843	30,653,885	97,311,000	101,377,000	93,429,000	الإيرادات الأخرى
34,426,254	42,145,138	36,492,291	356,975,953	327,475,136	300,703,046	879,383,000	848,126,000	792,203,000	إجمالي الدخل
9,406,529	8,843,199	7,100,213	69,132,882	63,760,335	61,657,334	191,729,000	184,624,000	183,484,000	نفقات الموظفين
2,026,318	1,942,118	1,570,810	11,388,374	11,752,010	12,637,968	27,246,000	25,306,000	25,721,000	استهلاكات وإطفاءات
5,885,676	4,701,331	4,339,427	46,214,120	41,403,138	39,207,934	152,605,000	155,655,000	156,976,000	مصاريف أخرى
294,478	2,943,308	11,168,207	74,733,731	64,776,588	46,347,888	38,972,000	126,668,000	83,352,000	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
549,728	10,071,217	1,388,000-	5,379,843	3,542,261	5,150,534	10,268,000	4,460,000	8,586,000	مخصصات متنوعة أخرى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ديون معدومة
18,162,729	28,501,173	22,790,657	206,848,950	185,234,332	165,001,658	420,820,000	496,713,000	458,119,000	مجموع المصاريف
16,263,525	13,643,965	13,701,634	150,127,003	142,240,804	135,701,388	458,563,000	351,413,000	334,084,000	الربح قبل الضريبة والرسوم
4,332,850	2,336,594	4,054,414	43,200,374	37,752,192	35,699,090	112,337,000	90,072,000	71,083,000	ضريبة دخل السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضريبة دخل سنوات سابقة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
-	55,000	51,667	-	-	-	-	-	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
11,930,675	11,252,371	9,595,553	106,926,629	104,488,612	100,002,298	346,226,000	261,341,000	263,001,000	صافي الدخل المحاسبي

ملحق رقم (3)

التدفقات النقدية التشغيلية للقطاع المالي

البنك الإستثماري			بنك الإسكان			البنك العربي			التدفقات النقدية التشغيلية
2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	
16,263,525	13,588,965	13,649,967	150,127,003	142,240,804	135,701,388	458,563,000	351,413,000	334,084,000	الربح للسنة قبل الضريبة
1,328,618	9,652,259	12,243,202	63,884,147	51,732,901	30,968,552	12,165,000	64,162,000	89,350,000	صافي التعديلات غير النقدية
19,761,518	80,451,852-	20,578,244	341,401,976	316,452,608-	95,897,313	280,352,000	588,022,000	683,824,000	صافي التغير في رأس المال العامل
5,020,859-	5,080,466-	6,264,040-	41,096,050-	39,146,528-	32,864,025-	90,647,000-	88,844,000-	76,698,000-	ضريبة الدخل المدفوعة
32,332,802	62,291,094-	40,207,373	514,317,076	161,625,431-	229,703,228	660,433,000	914,753,000	1,030,560,000	صافي التدفق النقدي التشغيلي

ملحق رقم (4)

قائمة المركز المالي للقطاع الصناعي

المتحدة لصناعة الحديد والصلب			مصانع الاسمنت الأردنية			البيوتاس العربية			قائمة المركز المالي
2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	
8,041,208	3,408,150	1,708,154	3,561,362	5,928,742	13,588,302	304,437,000	329,536,000	411,986,000	النقد في الصندوق ولدى البنوك
5,603,135	3,979,792	6,086,794	12,762,870	12,095,717	10,453,849	122,344,000	80,694,000	135,527,000	ذمم مدينة (بالصافي)
11,704,417	8,847,298	11,583,901	28,450,112	29,435,526	28,693,642	53,126,000	60,332,000	28,696,000	بضاعة
-	-	-	-	-	-	54,040,000	26,064,000	23,802,000	لوازم وقطع غير
43,463,099	34,113,283	35,483,889	52,422,737	53,965,640	59,817,264	533,947,000	557,455,000	663,556,000	مجموع الموجودات المتداولة
-	-	-	498,199	529,304	585,557	87,023,000	79,590,000	72,366,000	استثمارات طويلة الأجل
17,701,459	18,450,463	19,522,542	118,728,463	128,466,380	138,677,394	333,947,000	375,423,000	426,571,000	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
-	-	-	-	-	-	26,928,000	17,957,000	10,902,000	مشاريع تحت التنفيذ
17,701,459	18,450,463	19,522,542	119,226,662	128,466,380	138,677,394	447,898,000	393,380,000	437,473,000	مجموع الموجودات الثابتة
-	-	-	16,261,692	15,531,894	14,882,507	30,777,000	53,028,000	49,874,000	موجودات أخرى
61,164,558	52,563,746	55,006,431	187,911,091	198,493,218	213,962,722	1,012,622,000	1,083,453,000	1,223,269,000	مجموع الموجودات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المطلوبات (دينار)
5,599,755	2,749,801	2,355,589	42,690,071	29,206,407	27,015,166	36,324,000	26,835,000	30,170,000	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
6,240,837	7,722,984	5,445,289	17,622,010	20,271,407	-	-	-	-	البنوك الدائنة
3,030,558	300,000	787,650	5,040,000	662,000	668,000	1,228,000	6,529,000	12,417,000	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
24,707,798	15,892,894	14,519,232	79,738,010	64,394,647	60,897,428	104,661,000	98,308,000	173,497,000	مجموع المطلوبات المتداولة
1,885,010	600,000	900,000	3,533,711	-	662,000	119,000	1,198,000	7,723,000	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
-	-	-	19,772,971	17,698,000	16,117,000	21,354,000	20,032,000	26,878,000	مطلوبات أخرى
26,592,808	16,492,894	15,419,232	103,044,692	82,092,647	77,676,428	126,134,000	119,538,000	208,098,000	مجموع المطلوبات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين (دينار)
32,165,176	32,165,176	32,165,176	60,444,460	60,444,460	60,444,460	83,318,000	83,318,000	83,318,000	رأس المال المصرح به
32,165,176	32,165,176	32,165,176	60,444,460	60,444,460	60,444,460	83,318,000	83,318,000	83,318,000	رأس المال المكتتب به
32,165,176	32,165,176	32,165,176	60,444,460	60,444,460	60,444,460	83,318,000	83,318,000	83,318,000	رأس المال المنفوع
2,201,750	2,185,149	2,060,238	27,000,000	27,000,000	27,000,000	50,464,000	50,464,000	50,464,000	احتياطي اجباري
-	-	486,081	12,399,640	12,399,640	12,399,640	80,699,000	80,699,000	80,699,000	احتياطي اختياري
-	-	-	4,461-	4,461-	-	-	-	-	اسهم الخزينة
-	1,608,259	4,503,125	-	-	-	-	208,293,750	249,954,000	أرباح مقترح توزيعها
-	-	-	9,923-	30,115-	9,813-	263,000	57,000	189,000	التغير المتراكم في القيمة العادلة
204,824	112,268	372,579	22,921,864-	7,153,526	27,495,034	671,744,000	541,083,250	550,547,000	الأرباح (الخسائر) المدورة

34,571,750	36,070,852	39,587,199	76,907,852	106,963,050	127,329,321	886,488,000	963,915,000	1,015,171,000	مجموع حقوق المساهمين
-	-	-	7,958,547	9,437,521	8,956,973	-	-	-	حقوق الأقلية
61,164,558	52,563,746	55,006,431	187,911,091	198,493,218	213,962,722	1,012,622,000	1,083,453,000	1,223,269,000	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ملحق رقم (5)

قائمة الدخل للقطاع الصناعي

المتحدة لصناعة الحديد والصلب			مصانع الاسمنت الأردنية			البوتاس العربية			قائمة الدخل
2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	
43,172,773	64,845,363	77,778,915	91,489,156	106,700,873	134,483,593	521,209,000	586,268,000	720,150,000	الإيرادات التشغيلية
41,724,532	61,691,419	69,591,767	102,065,547	110,265,209	123,326,703	337,913,000	285,557,000	318,333,000	المصاريف التشغيلية
1,448,241	3,153,944	8,187,148	10,576,391-	3,564,336-	11,156,890	183,296,000	300,711,000	401,817,000	إجمالي الربح من العمليات
1,137,000	1,153,002	1,232,124	8,784,564	14,605,328	13,617,585	15,061,000	22,106,000	21,505,000	مصاريف إدارية و عمومية
150,854	161,292	302,211	1,747,849	1,863,351	1,230,923	17,094,000	16,338,000	16,579,000	مصاريف البيع والتسويق
812,296	1,722,246	3,684,781	10,690,120	11,360,862	13,525,843	63,836,000	64,212,000	63,450,000	الاستهلاكات للفترة
-	-	56,000	96,984	161,004	176,260	25,949,000	49,883,000	60,220,000	مصاريف تشغيلية أخرى
160,387	1,864,650	6,621,813	21,205,788-	20,194,019-	3,867,878-	125,192,000	212,384,000	303,513,000	صافي الربح التشغيلي
16,908	84,428	155	202,012	2,960,599	11,434,487-	29,593,000	29,672,000	44,530,000	الإيرادات الأخرى
-	-	-	3,643,446	3,535,928	4,386,504	3,679,000	10,174,000	3,642,000	مصاريف أخرى
177,295	1,949,078	6,621,968	24,647,222-	20,769,348-	19,688,869-	151,106,000	231,882,000	344,401,000	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
23,789	699,972	583,945	2,899,394	1,620,915	198,579	3,233,000	3,344,000	4,908,000	مصاريف فوائد بنكية
153,506	1,249,106	6,038,023	27,546,616-	22,390,263-	19,887,448-	147,873,000	228,538,000	339,493,000	الربح قبل الضريبة والرسوم
44,349	237,328	909,039	1,320,952-	2,699,653-	246,038-	17,212,000	29,716,000	39,802,000	ضريبة دخل السنة
109,157	986,778	5,103,984	26,225,664-	19,690,610-	19,641,410-	130,661,000	198,822,000	299,691,000	صافي الدخل المحاسبي

ملحق رقم (6)

التدفقات النقدية التشغيلية للقطاع الصناعي

المتحدة لصناعة الحديد والصلب			مصانع الاسمنت الأردنية			البوتاس العربية			التدفقات النقدية التشغيلية
2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	
153,506	1,224,106	6,013,023	27,546,616-	22,390,263-	19,887,448-	147,873,000	228,538,000	339,493,000	الربح للسنة قبل الضريبة
836,085	2,422,218	4,268,726	17,528,159	18,045,270	32,631,553	35,617,000	43,487,000	35,895,000	صافي التعديلات غير النقدية
2,111,279-	2,333,558	7,844,521-	10,463,473	18,850,496-	9,934,620-	29,219,000	54,578,000-	39,294,000-	صافي التغير في رأس المال العامل
23,789-	699,972-	583,945-	583,432-	616,947-	883,364-	26,977,000-	44,590,000-	25,216,000-	ضريبة الدخل المدفوعة
1,145,477-	5,279,910	1,853,283	138,416-	23,812,436-	1,926,121	185,732,000	172,857,000	310,878,000	صافي التدفق النقدي التشغيلي

ملحق رقم (7)

قائمة المركز المالي لقطاع الخدمات

الزرقاء للتعليم والاستثمار			البيراء للتعليم			العربية الدولية للتعليم والاستثمار			قائمة المركز المالي
2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	
6,876,005	4,974,458	1,724,596	5,786,399	5,137,373	3,922,898	4,948,267	5,668,382	6,123,722	النقد في الصندوق ولدى البنوك
157,942	189,409	163,797	4,472,190	2,914,147	1,978,331	6,506,437	11,337,138	8,362,673	نعم مدينة (بالصافي)
-	-	-	298,357	337,436	184,867	-	-	-	شيكات برسم التحصيل
49,392	40,583	31,774	1,000,000	1,000,000	1,000,000	2,684,749	419,335	368,160	استثمارات قصيرة الأجل
198,721	172,616	158,349	105,356	100,068	67,100	2,017,779	1,753,285	1,686,951	بضاعة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	لوازم وقطع غير
10,051,038	7,636,517	4,239,782	11,662,302	9,877,131	7,486,710	18,464,612	21,579,717	17,843,056	مجموع الموجودات المتداولة
-	-	-	-	-	-	43,842,993	30,851,663	27,318,161	استثمارات طويلة الأجل
29,820,101	28,911,661	21,630,417	20,462,100	20,839,910	21,055,743	45,156,913	47,017,732	42,814,632	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	أراضي
130,513	-	498,148	4,552,704	4,276,612	1,902,623	421,442	35,527	34,250	مشاريع تحت التنفيذ
29,950,614	28,911,661	22,128,565	25,014,804	25,116,522	22,958,366	89,421,348	47,053,259	42,848,882	مجموع الموجودات الثابتة
-	-	-	60,000	60,000	-	115,856	137,674	789,863	موجودات أخرى
40,001,652	36,548,178	26,368,347	36,737,106	35,053,653	30,445,076	108,001,816	99,622,313	88,799,962	مجموع الموجودات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المطلوبات (دينار)
1,046,853	2,040,407	265,322	8,301,483	1,373,477	697,847	3,574,618	4,686,609	3,055,887	الذمم الدائنة وأوراق الدفع
-	-	-	-	-	-	3,475,436	5,956,361	6,411,007	البنوك الدائنة
-	-	-	-	-	-	-	714,033	1,002,000	قروض قصيرة الأجل
2,343,597	1,878,976	1,138,833	-	-	-	-	-	-	الجزء المستحق من القرض طويل الأجل
5,822,314	6,129,862	3,114,818	8,301,483	7,758,226	4,988,872	17,461,363	21,645,908	18,581,086	مجموع المطلوبات المتداولة
3,409,514	4,434,446	1,120,026	-	-	-	-	-	492,626	قروض وأوراق الدفع طويلة الأجل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	اسناد القرض
4,477,544	3,883,266	2,166,285	-	-	-	-	18,251	78,750	مطلوبات أخرى
13,709,372	14,447,574	6,401,129	8,301,483	7,758,226	4,988,872	17,461,363	21,664,159	19,152,462	مجموع المطلوبات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين (دينار)
15,000,000	15,000,000	15,000,000	16,000,000	16,000,000	16,000,000	40,500,000	40,500,000	40,500,000	رأس المال المصرح به
15,000,000	15,000,000	15,000,000	16,000,000	16,000,000	16,000,000	40,500,000	40,500,000	40,500,000	رأس المال المكتتب به
15,000,000	15,000,000	15,000,000	16,000,000	16,000,000	16,000,000	40,500,000	40,500,000	40,500,000	رأس المال المدفوع
3,433,828	2,936,837	2,506,173	4,000,000	3,751,862	3,047,440	10,125,000	10,125,000	10,120,885	احتياطي اجباري
2,513,692	1,519,710	658,381	-	-	-	-	-	-	احتياطي اختياري

2,140,311	1,146,329	285,000	-	-	-	-	-	-	الاحتياطات الأخرى
-	-	-	-	-	-	5,054,278-	3,985,894	3,287,335	اسهم الخزينة
-	-	1,500,000	-	4,800,000	4,000,000	-	8,100,000	8,100,000	أرباح مقترح توزيعها
-	-	-	-	-	-	7,481,548	2,752,790	184,875	التغير المتراكم في القيمة العادلة
3,204,449	1,497,728	17,664	8,435,623	2,743,565	2,408,764	27,561,406	11,109,896	5,589,891	الارباح (الخسائر) المدورة
26,292,280	22,100,604	19,967,218	28,435,623	27,295,427	25,456,204	80,613,676	68,601,792	61,208,316	مجموع حقوق المساهمين
-	-	-	-	-	-	9,926,777	9,356,362	8,439,184	حقوق الأقلية
40,001,652	36,548,178	26,368,347	36,737,106	35,053,653	30,445,076	108,001,816	99,622,313	88,799,962	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ملحق رقم (8)

قائمة الدخل لقطاع الخدمات

الزرقاء للتعليم والاستثمار			البقراء للتعليم			العربية الدولية للتعليم والاستثمار			قائمة الدخل
2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	
19,108,505	16,904,658	14,239,948	21,965,684	20,144,301	18,629,227	47,089,098	49,005,730	41,163,594	الإيرادات التشغيلية
-	-	-	10,583,788	9,323,625	8,253,551	27,303,505	27,380,816	23,811,892	المصاريف التشغيلية
19,108,505	16,904,658	14,239,948	11,381,896	10,820,676	10,375,676	19,785,593	21,624,914	17,351,702	إجمالي الربح من العمليات
8,818,755	7,592,678	6,442,556	2,901,422	2,934,853	2,586,384	5,083,124	4,732,772	3,569,126	مصاريف إدارية و عمومية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مصاريف البيع والتسويق
1,989,032	1,818,900	1,773,391	1,529,492	1,451,864	1,392,906	4,383,007	4,285,967	4,101,037	الاستهلاكات للفترة
3,391,362	5,053,323	4,542,232	432,345	1,451,864	1,392,906	924,656	2,749,320	1,263,982	مصاريف تشغيلية أخرى
4,909,356	4,258,657	3,255,160	6,518,637	6,433,959	6,396,386	13,777,813	14,142,822	12,518,594	صافي الربح التشغيلي
122,301	67,986	36,746	651,559	610,264	428,169	5,500,503	3,046,389	2,581,115	الإيرادات الأخرى
61,746	20,000	-	-	-	-	186,849	501,676	163,714	مصاريف أخرى
4,969,911	4,306,643	3,291,906	7,170,196	7,044,223	6,824,555	19,091,467	16,687,535	14,935,995	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
-	-	-	-	-	47,569	535,514	425,272	726,411	مصاريف فوائد بنكية
4,969,911	4,306,643	3,291,906	7,170,196	7,044,223	6,776,986	18,555,953	16,262,263	14,209,584	الربح قبل الضريبة والرسوم
723,235	618,257	466,171	1,175,000	1,150,000	1,100,000	1,919,266	1,878,338	1,731,421	ضريبة دخل السنة
55,000	55,000	55,000	55,000	55,000	55,000	-	65,000	65,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
4,191,676	3,633,386	2,770,735	5,940,196	5,839,223	5,621,986	16,636,687	14,318,925	12,413,163	صافي الدخل المحاسبي

ملحق رقم (9)

التدفقات النقدية التشغيلية لقطاع الخدمات

الزرقاء للتعليم والاستثمار			البقراء للتعليم			العربية الدولية للتعليم والاستثمار			التدفقات النقدية التشغيلية
2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	
4,914,911-	4,251,643	3,236,906	7,115,196	6,989,223	6,721,986	18,555,953	16,663,939	14,209,584	الربح للسنة قبل الضريبة
1,980,220	1,810,091	1,776,279	1,684,492	1,606,864	1,492,906	4,760,960	5,820,575	3,994,848	صافي التعديلات غير النقدية
9,091,009	3,776,885	2,017,001-	787,888-	1,375,908	898,429-	3,843,630	2,359,752-	1,146,379-	صافي التغير في رأس المال العامل
666,478-	541,324-	-	1,135,000-	1,087,500-	1,149,939-	2,210,330-	2,019,150-	1,957,995-	ضريبة الدخل المدفوعة
5,489,840	9,297,295	2,996,184	6,876,800	8,884,495	6,166,524	24,950,213	18,105,612	15,100,058	صافي التدفق النقدي التشغيلي